معهد الاقتصاد الإسلامي

سلسلة أوراق عمل

محدودة الإصدار

تجربة تدريس

مادة الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبد العزيز - معهد الاقتصاد الاسلامي
ص.ب: ٨٠٢١٤ - جدة ٢١٥٨٩- المملكة العربية السعودية - ت:٦٤٠٠٧٨٩ - ف:٦٤٠٣٤٥٨

معهد الاقتصاد الإسلامي

معهد الاقتصاد الإسلامي مؤسسة علمية تسعى للإسهام بفاعلية في بناء فكر اقتصادي عالمي يحقق الرفاهية والعدالة الاجتماعية، من خلال تهيئة مناخ بحثي وعلمي نشط تتكاتف فيه موارد المعهد لتحقيق مستوى علمي رصين وتكوين أجيال رائدة في الاقتصاد الإسلامي.

أقامت جامعة الملك عبدالعزيز أول مؤتمر عالمي للاقتصاد الإسلامي في عام 1396هـ شارك فيه عدد من وزراء المالية بالدول الإسلامية مع العلماء الشرعيين والاقتصاديين وكانت من توصيات هذا المؤتمر مجموعة من التوصيات منها: إنشاء مركز بحثي في الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز. واستجابت الجامعة للتوصية في منتصف عام 1397هـ وأُنشيء المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي. ومنذ ذلك الحين أخذ المركز في تعزيز مكانته البحثية فتكونت له بنى بحثية قوية؛ كالمكتبة المتخصصة والمجلة المحكمة والسمعة العلمية الرصينة، وبعد 35 عاماً من البحث العلمي اتخذت الجامعة قراراً مهماً بتوسيع دائرة عمل المركز لتشمل قطاعي التعليم والتدريب فتم تحويل المركز إلى معهد في عام 1432هـ.

ومن إنجازات المعهد خلال الفترة 1427هـ - 1433هـ إصدار خمسة عشر كتاباً و أربعين بحثاً محكماً وعرض ستين ورقة علمية في مؤتمرات وندوات وعقد 13 لقاء علمياً وأكثر من 140 حواراً أسبوعياً وقد ناقش باحثو المعهد أو أشرفوا على 20 رسالة علمية.

IEI/WP/2014/4

لا يسمح النقل أو الاقتباس إلا بإذن الكاتب

تجربة تدريس

مادة الاقتصاد الإسلامي

كلمة هيئة التحرير

منذ أكثر من ربع قرن درج معهد الاقتصاد الإسلامي (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي سابقاً) على عقد اجتماعات دورية –كل سنتين تقريباً- لرؤوساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي بجامعات المملكة، وذلك في إطار سعي المعهد لتطوير المناهج التدريسية بمناقشة موضوع كيفية تدريس –أو بالأحرى تطعيم- المواد الاقتصادية التقليدية ببعض الإدخالات الإسلامية؛ سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي العام، أو بالجانب التمويلي الذي يمثل الجانب التطبيقي البارز من جوانب الاقتصادية، خاصة بعد الانتشار الواسع للتمويل الإسلامي سواء على الصعيد التطبيقي، أو التعليمي والأكاديمي، فكان أن خصصت اللقاءات لتناول تدريس مواد إسلامية مستقلة؛ مثل التأمين، وأسواق المال، وأصول التمويل الإسلامي.

وفي الاجتماع الأخير –أي الحادي عشر- الذي عقد بمقر المعهد خلال الفترة ١٢-١٣ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٢-٢٣ إبريل ٢٠١٣م، تم في اليوم الأول مناقشة المذكرة التدريسية حول «القواعد الفقهية المتعلقة بالجانب المالي» التي أعدها فضيلة الدكتور علي أحمد الندوي؛ والتي ستنشر ككتاب عما قريب إن شاء الله، وفي اليوم الثاني تمت مناقشة «عرض تجارب تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي وسبل تطويرها في الجامعات السعودية».

تمثل الأوراق التي بين أيدينا عينة مختارة –نحسب أنها الأنسب- من تلك التجارب التي تم استعراضها في ذلك اللقاء، حرصنا على التنويع –الجغرافي والموضوعي- في ما تتعرض إليه وتستعرضه، وذلك لقناعتنا بأهمية تبادل التجارب والخبرات في كيفية تدريس مواد الاقتصاد والتمويل الإسلامي حتى تُثرى التجربة ويتطور الحقل لعلنا نخرج بكتب أكاديمية ذات نوعية متميزة؛ شكلاً ومضموناً تغطي الجوانب المختلفة؛ النظرية والتطبيقية، وذلك للحاجة الماسة لهذا الأمر نظراً لما يواجهه مدرسو هذه المواد من تحديات بالغة لعل من أبرزها النقص الكبير في الكتب الأكاديمية المنهجية.

والله نسأل أن نكون –من خلال هذا الإصدار- قد ساهمنا في لفت الأنظار لأهمية مثل هذه المبادرات، وضرورة الاستمرار والتواصل بشأنها، وليس عقد لقاء، أومؤتمر، أو ندوة، أو ورشة، أو حتى نشر ورقة، أو أكثر، فالهدف أكبر من ذلك، هو فتح نافذة تعاون مثمر، وبناء بين الأطراف ذات العلاقة؛ سواء كانوا أشخاصاً أو مؤسسات للاستفادة من بعض، وللتخطيط للأمر بشكل استراتيجي فعال يثمر ما نطمح إليه –كما ذكرنا سابقاً- وهو تأليف كتب منهجية بجودة وإتقان عاليين علها تساهم في تثبيت قدم هذا الحقل المعرفي الواعد بالتقليل من حالة الشتات، وعدم الوقوف على منهجية تكون محل اتفاق بين عدد مهم من الأطراف ذات العلاقة.

ونود أن نلفت عناية القارئ الكريم أن هذه الأوراق لم تعد بالطريقة العلمية المعهودة في المقالات التي تنشر في المجلات المحكمة، وذلك نظراً لطبيعة الموضوع الذي تتناوله –وهو التجربة وتبادل الخبرات-، ليتسنى فتح نقاش واسع حول هذا الموضوع المهم الذي نحسب أنه لم ينل العناية المطلوبة في المناشط المختلفة المتعلقة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل،،،

هيئة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

هيئة التحرير

البروفسور الدكتور/ منوّر إقبال – رئيس التحرير

الدكتور/ وليد منصور – منسق

الدكتور/ أحمد بلوافي – عضو

الاتصال:

الاسم	E-Mail
الأستاذ الدكتور/ منوّر إقبال	m.iqbal@kau.edu.sa
الدكتور/ وليد منصور	wmmansour@kau.edu.sa
الدكتور/ أحمد بلوافي	ambelouafi@kau.edu.sa

مختصر السير الذايتة للمؤلفين

الأستاذ الدكتور سيف الدين ابراهيم تاج الدين.

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض وعضو الهيئة العلمية بكرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الاسلامية بالجامعة. عضو مشارك في ملتقيات الدائرة المستديرة السنوية التي ينظمها برنامج جامعة هارفارد عن التمويل الاسلامي في لندن بالتعاون مع مدرسة لندن الاقتصادية. محرر لمجلة Review of Islamic Economics التي تصدرها الجمعية الدولية للاقتصاديين المسلمين. شارك في تأسيس معهد ماركفيلد للدراسات العليا (MIHE) بمدينة ليستر بالمملكة ألمتحدة بالتنسيق مع الجامعات البريطانية التي منحت اعتمادها العلمي للمعهد خلال الفترة المذكورة (جامعات بورتسوث، لافبره وجلوسترشير) متولياً عملية تخطيط وإدارة قسم الدراسات المصرفية الاسلامية والتمويلية والإدارية بالمعهد خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠م. قدّم اعمالاً استشارية في التمويل الاسلامي لبنك دويتش العالمي في لندن Bank Deutsche، وأعمالاً تدريبية للبنك الاسلامي البريطاني خلال فترة تأسيسه. شارك في وضع الخطط التنفيذية والدراسات الاستشارية المؤدية الى تحويل البنك الأهلي التجاري الى بنك اسلامي خلال الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٩ بما في ذلك تدريب كوادر البنك الأهلي والمساهمة في هيكلة الصناديق الاستثمارية اللاربوية، كما عمل مستشارًا اقتصادياً بوزارة التخطيط بالرياض خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢م. شارك في العديد من المؤتمرات الدولية والمنتديات العلمية ذات الصلة بالاقتصاد والتمويل الاسلامي منذ الثمانينيات من القرن الماضي، ونشرت له العديد من الأعمال العلمية المحكمة آخرها كتاب « Maqasid Foundations of Market Economics ، من منشورات مطبعة جامعة أدنبرة، المملكة المتحدة April ٢٠١٣.

الدكتور إبراهيم محمد صالح ابوالعلا

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والادارة منذ أكثر من ٢٥ عاماً بجامعة الملك عبد العزيز بجدة . قام خلالها بتدريس العديد من مواد القسم على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا ورأس وشارك في العديد من اللجان العلمية والنشاطات الأكاديمية بالقسم والكلية. عمل ايضاً لمدة ٤ سنوات كوكيل لمركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، و هو يعمل حالياً مستشاراً بمعهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة المؤسس.

حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد عام (١٩٧٩) م من جامعة كولورادو، بولدر، بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد (١٩٨٦) م من جامعة ليستر ببريطانيا. قدم العديد من الاستشارات والخدمات لمجالس الادارة في القطاعين الحكومي و الخاص. عمل مستشاراً في مجلس الشورى في الفترة من ٢٠٠٣ -٢٠٠٧م. كما عمل نائباً لرئيس الاستثمارات الدولية في (جنوب شرق آسيا) في شركة الراجحي المصرفية، في الفترة من نوفمبر ١٩٨٩ م إلى أكتوبر ١٩٩٢. م ونائبا للاستثمارات الدولية في شركة التوفيق والأمين بشركة دلة البركة شارك في العديد من النشاطات والمساهمات المهنية الوطنية ذات الصلة بالاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية .

الدكتور فيصل محمود عتباني

فيصل محمود عتباني أستاذ القانون المساعد ووكيل معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز. حاصل على درجة الدكتوراه في القانون المالي من معهد الدراسات القانونية المتقدمة في جامعة لندن، ودرجة الماجستير في القانون التجاري من جامعة ويلز سوانزي، وودرجة البكالوريوس في القانون من جامعة الملك عبدالعزيز بجدة. عمل في القطاع الخاص في مجال الاستشارات القانونية كما عمل في المحاماة. لديه عدد من البحوث المحكمة كما شارك في تحرير ونشر بعض الكتب. شارك في عدد من الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية والدولية ذات الصلة بالجوانب القانونية في المجالات القانونية المختلفة. اهتماماته الرئيسية هي القوانين المالية المنظمة لقطاعات البنوك والتأمين، ويدرس مواد القانون التجاري وقوانين الاستثمار وقوانين التأمين وقوانين الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية.

تجربة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

إعداد: أ.د. سيف الدين إبراهيم تاج الدين

الأستاذ بقسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أستاذ المدخل للاقتصاد الإسلامي والتحليل الاقتصادي الإسلامي

المحتويات

- مقدمة
- تدريس الاقتصاد الاسلامي في قسم الاقتصاد
- مقررات "الاقتصاد الإسلامي" في قسم الاقتصاد
- المدخل للاقتصاد الإسلامي - مستوى وسيط (برنامج البكالوريوس)
- التحليل الاقتصادي الإسلامي – مستوى متقدم (برنامج الماجستير)

مقدمة

الحديث عن تدريس الاقتصاد الإسلامي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يعبر عن تجربة فريدة من نوعها لأن اهتمام جامعة الإمام بالاقتصاد الإسلامي لم يكن استجابة إلى حاجة طارئة بإضافة هذه المادة لقائمة المقررات التي تدرس في إحدى الكليات كما نجده في كثير من الجامعات، وإنما كان هو المحرّك والقوة الدافعة لتخصيص قسم للاقتصاد الإسلامي في كلية الشريعة بالجامعة في عام ١٣٩٩هـ ليشكل النواة الأولى لبرنامج اقتصادي وشرعي متكامل يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسين:

١- إعداد طليعة رائدة من الاقتصاديين الإسلاميين للعمل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والإداري في المجتمع شأنها في ذلك شأن خريجي معاهد وكليات الاقتصاد والإدارة والتجارة مع التميز بخلفية إسلامية.

٢- إعداد باحثين في الاقتصاد الإسلامي يجمعون بين الثقافتين الاقتصادية الفنية والإسلامية الفقهية.

وبتأهيل قسم الاقتصاد الإسلامي خلال الفترة ١٣٩٩–١٤٠٥هـ، وضعت كلية الشريعة في جامعة الإمام اللبنة الأولى على طريق التدرج الأكاديمي نحو تكوين كلية متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية، فكانت أولى ثمرات هذا القسم إنشاء برنامج بكالوريوس في الاقتصاد الإسلامي للدراسات الجامعية ليكون الأول من نوعه في جامعات العالم الإسلامي، مشتملاً على ١٥٥ وحدة دراسية، موزعة بين المواد الشرعية (٤٠٪) والمواد الاقتصادية التخصصية والفنية المساعدة (٤٢٪) واللغات (١٦٪). وبتوفيق الله سبحانه وتعالى تخرج من هذا البرنامج ومن البرامج التي تطورت عنه في المراحل اللاحقة نخبة واعدة ورائدة من الذين طرقوا أبواب العلم والعمل فأثبتوا جداراتهم وقدراتهم في شتى المجالات العلمية والعملية.

وبموازاة برنامج البكالوريوس، تم إنشاء وتفعيل برنامج للدراسات العليا (ماجستير/ دكتوراه) ضمن "الخطة الدراسية الأولى" التي أشار إليها د. محمد السحيباني ود. سعود المبروك ود.عبدالله الباحوث في الورقة التي قدمت في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بعنوان "تجربة قسم الاقتصاد بجامعة الملك محمد بن سعود خلال ربع قرن (١٣٩٩-١٤٢٤هـ)، حيث عرضت الورقة دراسة رصينة ومناقشة مستفيضة للأسباب والتجارب التي دعت إلى تبني "خطة دراسية ثانية" ثم "خطة دراسية ثالثة" على التوالي في قسم الاقتصاد الإسلامي قبل أن تتبلور تلك التجربة في تكوين كلية مستقلة للاقتصاد والعلوم الإدارية بهيئتها وبرامجها الحالية.

وبطبيعة الحال، كان لابد لهذا البرنامج من أن يخضع إلى عملية التقويم والتطوير المستمر في مواجهة التحديات المستجدة سواء كانت في سوق العمل للخريجين أو استجابةً لمقتضيات الجودة والاعتماد العلمي، مع الحفاظ على

الرؤية والرسالة الإسلامية للقسم، فتمخض عن تلك العملية التطويرية إقرار "الخطة الدراسية الثانية" لقسم الاقتصاد الإسلامي للفترة ١٤٠٥– ١٤٢٣هـ متمثلة في زيادة الوحدات الدراسية في البرنامج إلى ١٩١ مع تقوية المواد الاقتصادية التخصصية والفنية المساعدة بزيادة نسبتها إلى (٥٤٪)، وهي كما يبدو أطول المراحل التي مرت بها تجربة تدريس الاقتصاد الإسلامي في جامعة الامام محمد بن سعود، ثم أعقبتها "الخطة الدراسية الثالثة" للفترة ١٤٢٣–١٤٢٧هـ التي أقرت تعديل مسمى القسم إلى "قسم الاقتصاد والعلوم الادارية" وتم فيها تشعيب القسم إلى ثلاثة شعب : اقتصاد، وإدارة، ومحاسبة مع تقليص عدد الوحدات الدراسية في قسم الاقتصاد إلى ١٤٥ وحدة اتساقًا مع معايير أقسام الاقتصاد في الجامعات السعودية وزيادة نسبة المواد الاقتصادية التخصصية والفنية المساعدة إلى (٦٦٪). وعلى ذلك، كان الوقت مهيئًا بعد أعوام قليلة لصدور القرار رقم (١٤٢٧/٤٢/١٦) وتاريخ ١٤٢٧/٤/٢٥هـ المتوجة بالموافقة السامية رقم (٥٩٩٧/م ب) وتاريخ ١٤٢٧/٨/١٠هـ على تحويل القسم إلى كلية مستقلة بمسمى (كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية) وهي الخطوة المرتقبة منذ تأسيس قسم الاقتصاد الإسلامي عام ١٣٩٩هـ فبدأت الكلية بوضع الخطة الدراسية الرابعة التي ظلت سارية المفعول حتى وقت قريب لتبدأ بعدها الخطة الدراسية الخامسة في المرحلة الجارية.

تدريس الاقتصاد الإسلامي في قسم الاقتصاد

إن الوجهة التي يتبناها قسم الاقتصاد في جامعة الإمام محمد بن سعود إزاء الاقتصاد الإسلامي تبدو بجلاء في رؤية القسم (***تأهيل خريجين متميزين بالمعرفة الاقتصادية والرؤية الشرعية***) وطبيعة رسالته (***إعداد كوادر بشرية على مستوى عال من المعرفة الاقتصادية بجوانبها النظرية والتطبيقية والشرعية، بالإضافة إلى تنمية المهارة البحثية بما يؤهلها نحو الإسهام في تلبية أسواق العمل وحاجات المجتمع***)، والهدف الأول الذي يتصدر قائمة أهداف القسم (***إعداد طليعة من الخريجين المتميزين بالمعرفة والمهارات الأساسية، والخلفية الشرعية للعمل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي***).

فلعل الخلفية الموجزة أعلاه قد أوضحت التوجه المنهجي الذي تتبناه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالنسبة لتدريس الاقتصاد الإسلامي - فهو ليس مجرد مقرر واحد أو مقررات محدودة النطاق تحت مسمى "علم الاقتصاد الإسلامي" وإنما منظومة متكاملة من المعارف الاقتصادية والشرعية والمهارات الإدارية والفنية ترمي إلى تأهيل كوادر شابة ومسلمة، قادرة على تفهم المشكلات الاقتصادية في عالم اليوم بمستوياتها الجزئية والكلية والدولية، ومعدة إعدادًا أكاديميًا ومهنيًا جيدًا للمشاركة في حركة النشر والتأليف العلمي والتفاعل مع حركة الحوار

الاقتصادي المعاصر لإيجاد الحلول الاقتصادية المناسبة لمشكلات اليوم في إطار الفقه الإسلامي ومقاصده. ورغم أن هذا التوجه المنهجي للاقتصاد الإسلامي يحتاج إلى مزيد من التدقيق ليعطي الثمار الرهينة به، فهو بلا شك المدخل المناسب لإعطاء الاقتصاد الإسلامي دورًا رائدًا في دائرة الحوار الاقتصادي العالمي بمختلف توجهاته.

لكن هذا بالطبع لا ينفي الحاجة الماسة إلى تطوير مواد اقتصادية متخصصة للمقابلة بين الدلالات التحليلية والسياسية المستمدة من النظرية الاقتصادية الرائجة (المدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية) من ناحية والدلالات التحليلية والسياسية المستمدة من فقه المقاصد الشرعية من ناحية أخرى. فأهمية هذه المادة/ المواد تكمن في أنها تُزوّد الطالب المسلم بالحجج العلمية الرصينة لإظهار رصانة التصور الاقتصادي الإسلامي للمشكلات الاقتصادية الراهنة وفعالية الحلول التي يقدمها الشرع الإسلامي. فلا يكفي تدريس المواد الشرعية جنبًا إلى حنب مع المواد الاقتصادية المتخصصة والمواد الفنية المساعدة لإكساب الطالب القدرة التحليلية على وضع الحلول المقاصدية في الإطار الاقتصادي الملائم لأن ذلك يتطلب تطوير المادة أو المواد الاقتصادية المُعدة خصيصًا لإكساب الطالب هذه النوع من المهارات التحليلية والنظرية. ومن هنا بدت الحاجة لواضعي مقررات قسم الاقتصاد الإسلامي في جامعة الامام منذ مطلع هذه التجربة الرائدة إلى تطوير مقرر/مقررات متخصصة للوفاء بهذا المطلب.

مقررات "الاقتصاد الإسلامي" في قسم الاقتصاد

بالنظر إلى المقررات التي تأخذ مسمى "اقتصاد الإسلامي" في الخطط الدراسية الأولى والثانية والثالثة والرابعة لجامعة الامام نجد تطوّرًا ملحوظًا في طريقة تدريس هذه المادة، تجسيدًا لظاهرة التقويم المستمر التي أوضحناها سابقًا، وقد صاحبت عملية الانتقال من خطة دراسية إلى أخرى. فبينما اشتملت الخطة الدراسية الأولى على مادة "الاقتصاد الإسلامي (نظرية)" في المستوى السابع، ومادة "الاقتصاد الإسلامي (حلقة بحث)" في المستوى الثامن، استبدلت الخطة الدراسية الثانية مقرر الاقتصاد الإسلامي (نظرية) بمقرر "النظام الاقتصادي الإسلامي" في المستوى السابع، وأضافت مقرر "خصائص الفكر الإسلامي" في المستوى الخامس وذلك ربما يعكس عدم توفر مراجع معتمدة في الجانب النظري للاقتصاد الإسلامي آنذاك، والتعويض عن ذلك بالتركيز على الجوانب الاقتصادية النظامية والفكرية التي استقرت مفاهيمها في المراجع العلمية المتاحة.

ولكن مع بدء الخطة الدراسية الثالثة تم تطوير مقرر اقتصادي نظري بديل بمسمى "مدخل الاقتصاد الإسلامي" حيث توفرت بعض المراجع النظرية والتحليلية التي يمكن الاعتماد عليها لتدريس هذا المقرر منها كتاب الدكتور خالد بن سعد المقرن بعنوان "الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي" وهو الكتاب الذي يعكس مفردات المقرر كما يتم

تدرسيه الآن في قسم الاقتصاد بجامعة الإمام محمد بن سعود. ويمتاز هذا المقرر بأنه يعرض المبادئ الاقتصادية للنظام الاقتصادي من خلال أسلوب نظري يجعل من الممكن توظيف الأدوات التحليلية التي سبق أن درسها الطالب في مقرري الاقتصاد الجزئي والكلي لتفهم الموقف الإسلامي منها. وتجدر الإشارة إلى أن المقرر المذكور يمر الآن بمرحلة إعادة تقويم في داخل القسم، ولذلك سوف اكتفي هنا بعرض مفردات هذا المقرر وفقًا لتوصيفه الراهن مع التفصيل التوضيحي للنقاط المهمة التي تتبع لهذه المفردات.

أما مقرر الاقتصاد الإسلامي في مستوى الماجستير فهو بطبيعة الحال مستوى متقدم يركز على تقوية المهارات التحليلية للطالب ولذلك سمي "التحليل الاقتصادي الإسلامي" وفصوله الرئيسة هي أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي ومقوماته، التحليل الاقتصادي الجزئي وأدواته، التحليل الاقتصادي الكلي، السياسات الاقتصادية الإسلامية، وهو الآخر يمر الآن بمرحلة إعادة تقويم داخل القسم ولذلك سوف أكتفي بعرض مفرداته وفقًا لتوصيفه الراهن مع التفصيل لبعض النقاط المهمة.

المدخل للاقتصاد الإسلامي (قصد ١٥٠، مستوى رابع)

أهداف المقرر: (١) تعريف الطالب بموضوع الاقتصاد الإسلامي، (٢) تمكين الطالب من فهم الموضوعات الاقتصادية الجُزئيّة - على مستوى السلوك الفردي او المؤسسي - من منظور إسلامي، (٣) تعريف الطالب بآليات علم الاقتصاد الإسلامي في معالجة القضايا الاقتصادية الكُلّية - التوزيع والسياسات المالية العامة، النقود والسياسة النقدية

مفردات مدخل الاقتصاد الإسلامي مع النقاط التوضيحية

a) **مفاهيم ومصطلحات الاقتصاد الإسلامي:** أهمية هذا الفصل ترتبط بالحاجة إلى تحديد الموقف الإسلامي من "المشكلة المركزية" لعلم الاقتصاد والمفاهيم المفتاحية الأخرى المرتبطة بها، ومن ثم توضيح أن "التخصيص الأمثل للموارد" والسياسات النظامية المرتبطة به هو نقطة الافتراق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي أو التقليدي، وصولاً بذلك إلى تعريف علم الاقتصاد الإسلامي. وفيما يلي عرض تسلسلي لأهم النقاط المرتبطة بهذا الفصل:

- تأكيد حقيقة أن الاقتصاد الإسلامي كان واقعًا مُعاشًا لقرون طويلة بينما النظرية الاقتصادية حديثة المنشأ.
- توضيح أن ظاهرة النشر والتأليف في مجال الاقتصاد الإسلامي بدأت في أوائل القرن الماضي بجهود

متفرقة لكنها انطلقت إثر المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بمكة المكرمة ١٩٧٦م.

- تأكيد الحاجة إلى توظيف المصطلحات الاقتصادية الرائجة في النظرية الاقتصادية التقليدية من جهة الأصل الشرعي "خاطبوا الناس بما يعرفون" وضرورة التواصل العلمي مع الآخرين لعرض الاقتصاد الإسلامي بلغة مقنعة.
- الانطلاق من تعريف ساميلسون المعروف لعلم الاقتصاد التقليدي، والهدف هو تسليط الضوء على المصطلحات المفتاحية في هذا التعريف (الندرة النسبية، الانتاج، التوزيع، الاستهلاك) وضرورة تأصيلها إسلاميًا في فصول هذا المقرر
- مصطلح الندرة النسبية: المشكلة الاقتصادية التي تدور النظرية الاقتصادية في رحيها ودلالالتها بالنسبة لضرورة الاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية والتضحية بالبعض الآخر، والاستشهاد ببعض النصوص، مثلاً : الحديث (لو أن لابن آدم واديًا من ذهب ...) والآية (ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ...) وربطها بمبدأ الابتلاء في هذه الدنيا للناس لينظر الله كيف يعملون.
- منحنى الامكانات الانتاجية: التوضيح البياني لمفاهيم الندرة النسبية، تكلفة الفرصة البديلة، الكفاءة الاقتصادية، وأخيرًا مفهوم "التخصيص الأمثل للموارد" الذي يمثل نقطة الافتراق بين النظام الإسلامي والنظم الأخرى.
- توضيح الفرق بين "النظرية الاقتصادية" و"النظام الاقتصادي"، وتأكيد أن النظام الاقتصادي الإسلامي يفترق عن النظام الرأسمالي من جهة "التخصيص الأمثل للموارد" وأن الموقف من هذا المصطلح هو الذي يميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن النظام الرأسمالي.
- أخيرًا تعريف علم الاقتصاد الإسلامي (العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني وعلاقته بالموارد ذات الندرة النسبية، وكيفية تخصيصها لإنتاج السلع والخدمات، واستهلاكها وفقًا للقيم الأخلاقية ومعايير العدالة التوزيعية في النظام الإسلامي).

b) **النظام الاقتصادي الإسلامي ومقارنته بالنظم الأخرى**: يتم في هذا الفصل توضيح خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي بناءً على التفرقة المذكورة في الفصل السابق بين النظام الاقتصادي والنظرية الاقتصادية، وينبغي التركيز على الخصائص التي ينبني عليها أثر سلوكي أو سياسة شرعية، وفي المقابل يتم عرض خصائص النظم الاقتصادية المعاصرة (النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي) بغرض المقارنة. وفيما يلي عرض تسلسلي لأهم النقاط المرتبطة بهذا الفصل:

- **تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي، خصائصه، وآثارها السلوكية**: قاعدة التوحيد وملازمة الحساب الأخروي، قاعدة الاستخلاف، توازن وتكامل المصلحتين الخاصة والعامة، توازن وتكامل الكسب المادي والروحي، توازن وتكامل الملكيتين: الخاصة والعامة، الحرية الاقتصادية في إطار المسئولية الاجتماعية، أولوية العدالة الاقتصادية والاجتماعية (تحريم الربا، وترسيخ قيم التآخي والتآذر، والوسطية في الإنفاق).

- **أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي**: أهداف أولية، استئصال الفقر وكفالة مستوى أدنى من المعيشة، تحقيق القوة والعزة الاقتصادية، تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وتتفرع منها أهداف وسيطة: تحقيق التوظيف الكامل، النمو الاقتصادي، الاستقرار المالي والنقدي، حماية البيئة الاجتماعية والطبيعية، ويمكن أن تتفرع منها أهداف ثانوية.

- **تعريف النظام الرأسمالي وخصائصه وآثاره السلوكية**: خلفية عن التطور التاريخي للنظام الرأسمالي، تعريف النظام الرأسمالي (تعريفات جروسمان ولوكس)، تعريفه المناسب من الوجهة الإسلامية (هو نظام الملكية الخاصة والسوق الحر الذي يرتكز على مبدأ حماية وتنمية راس المال النقدي في وجه المخاطر التي تعتري عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك)، مرتكزات النظام الرأسمالي، وتقويمه (نزوعه نحو الاحتكار، والتقلبات الاقتصادية الحادة ...الخ).

- **تعريف النظام الاشتراكي وآثاره السلوكية**: خلفية تاريخية عن الفلسفة المادية التي ارتكز عليها المذهب الاشتراكي، تعريف النظام الاشتراكي، خصائصه، أسباب انهياره في مصادمة الفطرة الانسانية (إلغاء الملكية الفردية، تجريم حافز الربح والتنافس الاقتصادي، قتل روح المبادرة الفردية، النظرة المجردة للإنسان على أنه وسيلة للإنتاج وحرمانه من ثمار الرفاهية الاقتصادية).

c) **الاستهلاك وسلوك المستهلك**: تعريف الاستهلاك (مكوّن رئيس للناتج القومي/ معيار للرفاه الاقتصادي والاجتماعي)، تعريف دالة المنفعة (القوة الدافعة للسلوك الاستهلاكي)، تطبيقها في تحليل توازن المستهلك، قبولها وضوابطها عند فقهاء المسلمين (ابن تيمية، ابن القيم، العر بن عبدالسلام الخ)، مقابلتها بالمنفعة الليبرالية الرأسمالية، ضوابط السلوك الاستهلاكي الإسلامي (الإقلاع عن الخبائث، والإقلاع عن السلوك المترف، والتوسط والاعتدال، وأداء حقوق الغير) مع الاستشهاد بالنصوص الشرعية المناسبة.

d) **الانتاج والسلوك الانتاجي وضوابطه**: تعريف الإنتاج وتوضيح أهميته، مصطلح الإنتاج في التراث الإسلامي (العمل/العمارة) ضوابط الإنتاج في النظام الإسلامي (ضوابط دائمة/ متغيرة)، الضوابط الدائمة

(ضابط المشروعية، ضابط الكفاءة في استخدام الموارد، ضابط منع الضرر، ضابط ترتيب الأوليات، ضابط الاتقان)، تصنيف عناصر الإنتاج (ضرورة الترابط المنطقي بين التصنيف والتنظيم والتعويض)، معيار الانتاجية الحدية كأساس للتصنيف التقليدي، عدم مناسبته بسبب عناصر التميّز الإسلامية (نظام اقتسام الربح/ الخسارة، وتحريم الفائدة الربوية)، مناسبة معيار "الخراج بالضمان"، ومن ثم تصنيف عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال النقدي، رأس المال العيني، الأرض، التنظيم الإداري).

e) **السوق:** تعريف السوق وأهميته، حرية السوق وتحديد السعر بالتراضي ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا لاَ تَأْكُلُوْا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُوْنَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٢٩)، المنافع الاقتصادية لتنظيم الأسواق (اشباع الرغبات الاقتصادية، ربط المجتمعات الإنسانية بالمصالح المتبادلة، إتاحة التخصص لتطوير المنتجات، إتاحة المعلومات عن الأسعار وعرض المنتجات، تسهيل الرقابة الاقتصادية على المعاملات)، مفهوم السعر العادل، شروط المنافسة الحرة، مدى توفرها في سوق المدينة المنورة، ومثالب السوق من الوجهة الإسلامية (الاحتكار، الغرر، الغبن، الميسر).

f) **التوزيع والسياسة المالية للدولة على مستوى الاقتصاد الكلي:** هيكل الاقتصاد الكلي للنظام الاقتصادي الإسلامي (القطاعات الثلاث: قطاع السوق، والقطاع الحكومي، والقطاع الخيري)، والعوامل الكلية لتوزيع الثروة، ودور السياسة المالية في تمويل وإنتاج السلع والخدمات العامة (خصائص الضريبة التوزيعية العادلة)، الدور التوزيعي للزكاة والوقف.

g) **النقود والسياسة النقدية:** الوظيفة الأساس للنقد (وسيط للتبادل) والوظائف المساعدة (معيار للقيمة، مخزن للقيمة، وحدة للحساب)، مبادئ التمويل الإسلامي اللاربوي، النظام النقدي الإسلامي (المصرفية الإسلامية، وظائف المصرف المركزي اللاربوي)، أدوات السياسة النقدية اللاربوية، الكفاءة الاستقرارية للسياسة النقدية اللاربوية.

التحليل الاقتصادي الإسلامي - قصد ٦٥١ (برنامج الماجستير):

أهداف المقرر: (١) إلمام الدارس بأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي ومقوماته (٢) تمكين الطالب من الإلمام بأسس النظرية الاقتصادية الإسلامية ومدى تميزها عن النظرية الاقتصادية الوضعية (٣) تعميق فهم الدارس لأسس الاقتصاد الإسلامي الجزئي والكلي واستخداماتها في التحليل الاقتصادي.

مفردات المقرر: مقدمة (أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي ومقوماته). **التحليل الاقتصادي الإسلامي الجزئي** (سلوك المستهلك. سلوك المنتج. هيكل السوق وطبيعة التوازن، أدوات إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي). **التحليل الاقتصادي الإسلامي الكلي** (دالة الاستهلاك الكلي، دالة الاستثمار الكلي، التوازن الكلي في سوق السلع والخدمات، التوازن الكلي في السوق النقدي، نظرية الحكومة والقطاع العام) **السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي** (السياسة المالية، تمويل عجز الموازنة في اقتصاد الإسلامي، السياسة لنقدية، ودور البنك المركزي في الاقتصاد الإسلامي) وفيما يلي تفصيل لأهم النقاط المتعلقة بمفردات المقرر.

(١) أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي ومقوماته:

الاختلاف الاقتصادي المنهجي بين المقومات النظامية والأسس النظرية (المنهجية الاقتصادية الإيجابية (methodology of positive economics) مقابل المنهجية التقويمية (normative methodology of economics)، أهداف النظام الاقتصادي الاسلامي مقابل النظام الرأسمالي.

(٢) التحليل الاقتصادي الجزئي وأدواته

- نظرية سلوك المستهلك: المنفعة (utility): ماهيتها، مناسبتها تحليليًا/ شرعيًا، مفهومها الكلاسيكي القياسي (cardinal) ومضامين العدالة الاجتماعية، مفهومها النيوكلاسيكي الترتيبي (ordinal)، مشكلة المقارنة البينية (inter-person comparison of utility) ، المؤثر الخارجي (externality) ومضامين السلوك الايثاري، المنفعة المتوقعة (expected utility) تطبيقاتها ودلالاتها الإسلامية.
- اشتقاق دالة الرفاه الاجتماعي (social welfare function) ، تمثيلها بالمنحنى الظرفي (curve envelope) ، نظرية آرو للاستحالة (Arrow Impossibility Theorem) ، دلالاتها الإسلامية، توصيف دالة المصلحة الإسلامية للزرقا، الموقف الاقتصادي الأخلاقي من نظرية المنفعة.
- نظرية الإنتاج: عناصر الإنتاج «تصنيفًا/ تنظيمًا/ تعويضًا» دلالات قاعدة الضمان الشرعية مقابل نظرية الإنتاجية الحدية، العناصر الخمسة «العمل، رأس المال النقدي، رأس المال الفني، الأرض، الإدارة» .
- أنماط السوق وسلوك المنتج: الموقف من المنافسة الحرة، مثالب السوق (market imperfections) «نماذج الاحتكار، الغبن، الغرر، الميسر»، نظرية توازن المنتج «فرضية تكبير الربح وبدائلها السلوكية».
- أثر التوجيه الأخلاقي على مستوى الاقتصاد الجزئي: توجيهات دالة المنفعة (utility function norms) مقابل توجيهات دالة الانتاج (production function norms) .

(٣) التحليل الاقتصادي الكلي:

- لماذا نخصص مبحثًا مستقلاً للاقتصاد الكلي؟ خلفية تاريخية عن الكساد الكبير ومواقف المذاهب الاقتصادية المتنافسة، أدوات التوازن الكلي (خلفية أساسية): دالتا الطلب الكلي/ العرض الكلي، انطلاق المذاهب الاقتصادية من فرضيات النموذج الكلاسيكي ذي التعديل التلقائي (self-adjustment classical model)، تقويم فرضياته إسلاميًا، مكونات دالة الطلب الكلي في اقتصاد سوق تقليدي مفتوح (open economy) ، دالة الاستهلاك، دالة الاستثمار، الانفاق الحكومي، التجارة الخارجية (صادرات – واردات)، البطالة بأنواعها «بطالة اختيارية/ اضطرارية».

- الإطار الهيكلي الكلي للاقتصاد الإسلامي: أثر القطاعات الثلاث (سوق، حكومي، خيري) على المتغيرات الإسلامية الكلية، آليات الاقتصاد الكلي الإسلامي (تحريم الفائدة، فرض الزكاة، الوقف)، الأثر المرتقب على التوازن الكلي ومشكلة البطالة.

- أدوات السياسة النقدية (tools of monetary policy) وملاءمتها من المنظور الإسلامي: المدرسة الكنزية، المدرسة النقدية الحديثة، نظرية كمية النقود (نظرية فيشر، نظرية كمبردج)، دوافع الطلب على النقود، أثر الفائدة على دالة الطلب، مصيدة السيولة، نظرية توبين، المضامين الإسلامية، مدى ملاءمة منحنيات (IS/LM) من الوجهة الإسلامية.

- السياسة المالية (fiscal policy) – الأهداف الثلاثة للسياسة المالية (التخصيص، الاستقرار، التوزيع) هل للزكاة دور في السياسة المالية ؟ المفهوم الإسلامي للضريبة في إطار السياسة المالية.

- تطبيقات رياضية نموذجية على الزكاة.

(٤) الأسس المقاصدية الاستراتيجية للسياسات الاقتصادية الإسلامية

- المضامين الاقتصادية لفقه المقاصد الشرعية: المفاهيم الأساسية لفقه المقاصد، مدخل الإمام الشاطبي، الطابع الاستراتيجي للضرورات الخمس (الدين، النفس، العقل النسل، المال) وارتباط الحاجيات والتحسينيات بكل منها، تمثيل هندسي للترابط الاستراتيجي المقاصدي، تعريف حاجيات وتحسينات كل من الضرورات الخمس.

- الهدف التخصيصي/ التوزيعي: التوجّه المقاصدي لتخصيص الموارد، الاقتصادية، تمثيل بياني للتخصيص المنضبط مقاصديًا / غير المنضبط مقاصديًا.

– استراتيجية التوظيف الاقتصادي للنقد: التعريف الوظيفي للنقد (وسيط للتبادل + ثلاثة مساعدة)، وظيفة ابن رشد الخامسة، المكاسب الاقتصادية لتوسعة التبادل السلعي، المضار الناشئة عن حبس النقود عن دائرة التبادل السلعي.

– مضار الاقراض الربوي: مفاهيم أساسية، القرض كوسيلة لنقل الملكية، عدم استحقاق المقرض للفائدة (راجع قاعدة الخراج بالضمان)، خاصية سوق النقد الربوي، الضرر المركب لسوق النقد الربوي على التبادل الاقتصادي (ضمور التبادل السلعي + مكافأة من تسبب في هذا الضمور).

– أثر الفائدة الربوية على النشاط الاقتصادي: تحليل اقتصادي مقارن للبيع مقابل الربا في قوله تعالى « .. وأحل الله البيع وحرم الربا»، تكوين نموذج منحنى الامكانات الانتاجية (PPC) لمقارنة نموذج البيع بنموذج الربا، توضيح أمثلية باريتو (optimality Pareto) بين نموذجي البيع والقرض الحسن، وفقدانها في نموذج الربا.

– أهم المضامين الاقتصادية المستفادة من المقارنة السابقة: حكمة تحريم الربا، الجدل حول حكم القروض الإنتاجية/ الاستهلاكية، أثر السوق في الفصل بين الاستهلاك والإنتاج.

وعلى الله قصد السبيل.

بعض المراجع المناسبة:

- الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي – د. خالد سعد المقرن.
- النظرية الاقتصادية الإسلامية – د. يوسف الزامل و د. بوعلام بن جيلاني.
- مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي – د. محمد على القري
- Maqasid Foundations of Market Economics، Seif I. Tag el-Din
- موضوعات مختارة من دوريات ومراجع متقدمة: مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: اقتصاد إسلامي،
- Review of Islamic Economics، IIUM Journal of Economics & Management
- "الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصادي الإسلامي"، خالد بن عبدالرحمن المشعل.
- مختارات من المقالات والأبحاث الحديثة في الموضوع والرسائل العلمية.
- "نحو نظام نقدي عادل"، محمد عمر شابرا.
- اقتصاد بلا فوائد"، نجاة الله صديقي.
- Muhammad Anwar، Modeling Interest Free Economy: A Study in Macro –Economics and Development.
- Muhammad N. Siddiqi. Issues in Islamic Banking.

تجربة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي في قسم الاقتصاد -كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز

د. إبراهيم محمد صالح أبو العلا

مستشار

معهد الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبد العزيز

مقدمة

استجابة لرغبة إدارة معهد الاقتصاد الإسلامي في إعداد ورقة عن تجربة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي لتقديمها ضمن الاجتماع الحادي عشر لرؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي بجامعات المملكة حاولت مستعينا بالله أن أقدم تجربتي في تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي خلال فترة امتدت نحو ستة وعشرين عاماً تم فيها تدريس العديد من المواد على المستوى الجامعي لدرجتي البكالوريوس والماجستير لمواد مختلفة؛ منها أصول الاقتصاد الإسلامي واقتصاد إسلامي متقدم ومعاملات اقتصادية إسلامية ومؤسسات مالية إسلامية. والجدير بالذكر أن تجربتي في التدريس لم تقتصر على قسم الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز بل امتدت إلى كلية دار الحكمة بجده حيث قمت بتدريس مادة التمويل إسلامي.

ونظرا لأن تجربة قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز في تدريس مادة "الاقتصاد الإسلامي من التجارب المتميزة والرائدة مقارنة بتجارب أقسام الاقتصاد الأخرى في جامعات المملكة، إذ بدأ فيها تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي في وقت مبكر جداً، أي قبيل انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي[1] الذي نظمته الكلية في عام ١٩٧٦م، ومن ناحية أخرى فإن الجامعة تحتضن مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي (معهد الاقتصاد الإسلامي حالياً) الذي يولي اهتماما خاصا لتطوير المناهج التدريسية في الاقتصاد الإسلامي.

سأعتمد في عرض تجربتي على المنهجية المقترحة من المعهد مع شيء من التعديل والإضافة.

دوافع تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي

هناك عدة دوافع لتدريس هذه المادة منها:

أولا: العلاقة الوطيدة بين مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي وقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة شكلت عاملا مهما في تدريس هذه المادة بقسم الاقتصاد، فبعض مدراء المركز السابقين كانوا أعضاء بالقسم، ولما كان المركز مهتما بتدريس مواد الاقتصاد الإسلامي في كل أقسام الاقتصاد بجامعات المملكة فقد كان من باب أولى أن يهتم بتدريسه في كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز، لذلك قدمت إدارة المركز اقتراحا للجنة المناهج في الكلية، التي وافقت على المقترح وأقرت تدريس مادة أصول الاقتصاد الإسلامي كمتطلب اجباري

(١) انظر المذهب الاقتصادي في الاسلام، محمد شوقي الفنجري، بحث منشور ضمن كتاب بحوث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي جامعة الملك عبدالعزيز، ص٧٣ ، ربما لم يستمر القسم في تدريس هذه المادة بعد ذلك وكانت هناك فترة انقطاع.

على طلبة الكلية، وطُلب من الباحثين في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي (المعهد حالياً) تدريس مادة أصول الاقتصاد الإسلامي وفق مذكرة تدريسية خاصة اعدت لذلك الغرض.

ثانيا: القصور الواضح في ابراز القيم الإسلامية ضمن كتب الاقتصاد التقليدية التي تدرس للطلاب في قسم الاقتصاد.

ثالثا: انتشار الاقتصاد والتمويل الإسلامي فرض واقعاً جديداً يستلزم إعطاء الطالب جرعة مناسبة لفهم اصول الاقتصاد الإسلامي والتمويل الإسلامي.

رابعا: الشعور الملح لمن يقوم بتدريس كتب الاقتصاد التقليدية لطلاب قسم الاقتصاد بوجودن فجوات كبيرة في المنهج لابد من تطعيمها بقيمنا وتعاليمنا الإسلامية في السلوك الاقتصادي، ومن ثم لابد من أن يتشرب الطلاب هذه المعاني التي تشكل جزءاً من دينهم.

خامسا: تعزيز المبادرة التاريخية التي بدأتها الجامعة وسبقها وريادتها في تدريس هذه المادة، إذ يأتي ترتيب كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز على المستوى الاقليمي مباشرة بعد جامعة الأزهر الشريف بالنسبة لتدريس مواد الاقتصاد الإسلامي قبل غيرها من المؤسسات التعليمية العليا.

منهجية إعداد المقرر التدريسي وتحديد مفردات المادة

تقوم منهجية إعداد المقرر التدريسي لمادة الاقتصاد الإسلامي ضمن منهجية عامة يتبناها قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة من خلال إشراف رئيس القسم على تطوير المناهج إذ يتم عند الحاجة لإعداد مقرر تدريسي عرض الموضوع على مجلس القسم الذي يختار من بين أعضائه لجنة سنوية يكون رئيس القسم في الغالب عضواً فيها تتولى إدارة ملف تطوير المناهج وتقوم هذه اللجنة بتوجيه طلب إلى إستاذ المادة لإعداد الخطة الدراسية (الملف الأكاديمي) لتلك المادة على أن تتضمن النقاط التالية:

١. التعريف بالمادة.

٢. أهم المفاهيم والقيم التي ستعرضها المادة.

٣. تحديد المتطلبات السابقة للمادة.

٤. أهداف المادة.

٥. الوصف التفصيلي لهيكل محتوى المادة اعتمادا على المرجع الأساسي.

٦. استراتجيات العملية التعليمية.

٧. المشاركة الفصلية عبر الحالات الدراسية والقراءات والحوار بين المجموعات الصفية.

٨. معايير تقييم الطالب وتوزيع الدرجات بين المشاركات والواجبات والامتحانات وسلم العلامات.

٩. المرجع أو المراجع الأساسية للمادة والمراجع الإضافية والمجلات العلمية التي تغطي المواضيع المختارة.

١٠. خطة زمنية لتنفيذ الخطة الدراسية محددة برقم المحاضرة وتاريخ تقديمها والمادة العلمية المعروضة.

مدى ارتباط المادة التعليمية بإنتاج البحث العلمي (مواكبة آخر التطورات البحث في الاقتصاد الإسلامي)

١. لقد تجلى ارتباط المادة التعليمية بإنتاج البحث العلمي ومواكبة آخر تطورات البحث في الاقتصاد الإسلامي والتغيرات الإقليمية والدولية في عدة مشاهد واقعية أهمها:

٢. كان كتاب مقدمة في "أصول الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة للنظام الاقتصادي الإسلامي"، لمؤلفه د. محمد بن علي القري بن عيد هو المنهج الرئيسي لتدريس المادة وقد طبع منه أربعة طبعات متتالية تختلف عن بعضها البعض بشكل واضح. وكانت الطبعة الأولى في عام ١٤١١هـ وفيها كانت المنهجية المتبعة هي المنهج المقارن بين المذاهب الاقتصادية الثلاث الرأسمالية، والاشتراكية، والإسلام حتى إذا ترنح وتهاوى النظام الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى ١٥ دولة مستقلة في ١٩ أغسطس ١٩٩١ وجدنا أن مقدمة الطبعة الثالثة للكتاب الصادرة في عام ١٩٩٩م تبين للقارئ أن طريقة المقارنة مع النظم الاقتصادية الأخرى منهجاً للكتاب لم تعد واقعية، وآثر المؤلف عرض النظام الاقتصادي الإسلامي غير مقارن بغيره.

٣. تبنت الطبعات الجديدة الثالثة والرابعة (١٩٩٩ و٢٠٠٢ م) زيادة حجم المادة العلمية المتعلقة بصيغ التمويل وذلك لدواعي انتشار تلك الصيغ وتنامي الأبحاث العلمية فيها. فقدم المؤلف مباحث عديدة في المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإستصناع، والسلم، وبين علاج مشكلة المخاطر الأخلاقية في المضاربة والمخاطر في السلم المصرفي.

٤. أضاف فصلاً جديداً في الوقف ودوره في المجتمعات الإسلامية وأسباب تضاؤل دوره في حياة المسلمين المعاصرة. وكان من أفضل ما عرض في الكتاب في طبعته الرابعة بأسلوب علمي اقتصادي هو المبررات الاقتصادية للوقف وشرح نظرية المباريات ونظرية العقد المثالي. وكان الجزء الخاص بدور الوقف في التنمية الاقتصادية إضافة

جيدة في هذا الباب الذي لعب دوراً حيوياً في حياة المجتمعات المسلمة على مر العصور.

٥. تميزت النسخة الرابعة والأخيرة في المنهج بالفصل السابع والمتعلق بالتأمين فأوضح تاريخه واصوله وآثاره الاقتصادية والآراء الفقهية فيه.

٦. مما تبين أؤكد أن المنهج كان تفاعلياً مرتبطاً باهتمامات البحث العلمي يعيش واقع التغيرات في السياسة الدولية ويقدم للطالب فقهاً اقتصاديا هاما يعينه في مواجهة حياته العملية.

مدى تحديث المادة بناء على التطورات التي تم استحداثها في تدريسها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي

- ✓ على الرغم من أن المنهج التدريسي قد أعد منذ فترة وربما يظن البعض أن المادة العلمية جامدة إلا أنه تم تطوير المقرر أربع مرات حتى يواكب المستجدات في تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي واختيار موضوعات معاصره علاوة على ذلك حاولت –من خلال تدريسي للمادة- أن أربط المنهج المقدم للطلاب بالأحداث والوقائع الاقتصادية المعاصرة من خلال تكليفهم بكتابة بحوث وأوراق علمية في موضوعات اقتصادية معاصرة وتكليف كل طالب بتقديم عرض لبحثه يقوم بتقديمه أمام زملائه الطلاب ومناقشته فيما عرض من أفكار.

- ✓ إضافة إلى ذلك حاولت أن أستعين بالخبراء والأكاديميين ممن لهم إسهام مقدر وتكوين علمي جيد في تقديم بعض المحاضرات للطلاب في القسم في موضوعات اقتصادية معاصرة يحسنون الحديث والكتابة فيها ترتبط بالمقرر التدريسي فكانت تجربة ناجحة ولله الحمد. ليس ذلك فحسب بل قمت بتجميع أوراق علمية رصينة منشورة في مجلات علمية أعدت من كبار الاقتصاديين ومشاهير الكتاب في حقل الاقتصاد ووزعتها على الطلاب لتسد الفراغ الموجود في المقرر في هذا الجانب.

- ✓ لقد استفدت كثيرا من البيئة العملية والجوانب التطبيقية والتقنية عندما كنت نائبا للمدير العام للإستثمارات الدولية في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ وفي مجموعة دلة القابضة: نائب المدير العام للإستثمار (شركة الامين للأوراق المالية (دلة البركة) ١٤١٤هـ- ١٤١٥هـ حيث مارست تطبيق عدد من العقود المصرفية وانعكس ذلك في البيئة التعليمية الجامعية.

الفجوة العلمية والعملية بين نظرية الاقتصاد الإسلامي والممارسات العملية المرتبطة به

هدفي في هذه الجزئية هو تلمس الملامح الرئيسية للفجوة العلمية بين المنهج التقليدي والمنهج الإسلامي، أي أن نصل معًا إلى تخيل أو تصور أن لدينا في أقسام الاقتصاد وأقسام الاقتصاد الإسلامي مرجعًا علميًا دراسيًا **موجهًا للطالب** شاملا لكافة المحاور الرئيسية في علم الاقتصاد الإسلامي.

للوصول إلى ذلك التصور سأستعين بمرجعين رئيسين أحسب أنهما هامين لتوجيه مسار بحثي وتحديد أبعاد الفجوة وعمقها، ولعلي أجد من القارئ الكريم، أو في أثناء النقاش والحوار من يقترح أوراق علمية أخرى علها تساعدني في بناء تصوري.

أولاً: المذكرة التدريسية التي أعدها أ.د. نجاة الله صديقي لتدريس الاقتصاد الجزئي والكلي من منظور اسلامي بعنوان: تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (جزئي - كلي) الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ مطابع جامعة الملك عبدالعزيز.

ثانيًا: الورقة العلمية التي حررها أ.د. سيف الدين تاج الدين إبراهيم بعنوان حوار حول تدريس الاقتصاد الجزئي من منظور اسلامي والتي نشرها في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي م١ ص ١٦١-٢١٤ في عام ١٤٠٩ هـ.

ذكر د. صديقي في مذكرته أنه عند تدريس الاقتصاد الجزئي من منظور اسلامي على المدرس أن ينطلق من التصورات التالية:

١. ماهي أهداف الاقتصاد الإسلامي ؟

يبين د. صديقي إن احد أهم أهداف الاقتصاد الإسلامي هو تحقيق الرفاه الاقتصادي وانه ما من سبيل لتحقيق ذلك إلا بالإيمان بوحدانية الله (التوحيد) وأن النصوص القرآنية والسنة النبوية تؤسس لمعالم تحقيق الرفاه عبر مجموعة من القيم الأخلاقية بها يمكن انتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها وبما يوفر العيش بكرامة وتحقيق مرضاة الله تعالى. أي الاستسلام الكامل له والخضوع التام لإرادته والعمل وفق الغايات والقيم التي ارتضاها له.

ثم يلخص تلك الأهداف في المحاور التالية:

- تلبية الحاجات الأساسية من غذاء وكساء ومأوى ورعاية صحية وتعليمية للجميع.

- ضمان تساوي الفرص للجميع.
- منع تركيز الثروة وتقليل الفوارق في توزيع الدخل والثروة
- ضمان الحرية للجميع.
- ضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي

١. إن الأهداف السابقة تمهد لنا السبيل الى الانعتاق من هيمنة حصر أنفسنا تحت مظلة قوى السوق لممارسة دور أسمى وبعائد أعلى حينما تفشل قوى السوق في تحقيق اهدافها سواء كان ذلك بتدخل الدولة لتصحيح الخلل، أو قيام المؤسسات الاجتماعية الوقفية والزكوية والخيرية للقيام بدور فشلت فيه قوى السوق بسبب الإيمان بالبعث، واليوم الآخر، وأن الربح يوزع على مرحلتين عاجلاً وآجلا، وأن مقدار العطاء في يوم البعث لا يعلمه الا قيوم السموات والأرض.

٢. أن هناك بعثاً وحساباً وأن الدنيا دار عمل والآخرة دار الجزاء، وأن الجزاء الحقيقي سيكون في يوم البعث والنشور.

٣. أن نبدأ في منهجنا المأمول بالتوزيع خلافًا للمعهود في الكتب التقليدية والتي لا تبدأ بالتوزيع ولا تبحث في التوزيع الأصلي للثروات.

لقد أوضحت عند استعراضي للفصل الخامس نظرية التوزيع ما ظننت أنه الاسباب والعوامل التي دفعت د. صديقي إلى توجيه الباحثين إلى تقديم ترتيب نظرية التوزيع عند محاولتهم بناء وصياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية، ولكني عند إعادة القراءة لاحظت أن لديه اعتبارات أخرى عدا تلك التي توقعت أنها تمثل الأسباب الوحيدة لإعادة ترتيب تدريس موضوعات الاقتصاد –كما يرى صديقي.

يشرح د. صديقي منطق الحال فيبين: إن الدخول في السوق يتم من خلال القوة الشرائية والناتجة من تملك الدخل أو الثروة فلا طلب بدون قدرة شرائية ولا عرض بدون طلب، وبالتالي لزم علينا معرفة كيف يكسب الناس دخولهم؟ وكيف توزع؟ ثم تنتج وتستهلك (تحليل عمليتي الاستهلاك والإنتاج).

يعتقد صديقي أن هذا الترتيب هو أكثر واقعية مما سيجعل الطالب يدرك أن الطلب في السوق والإنتاج يحددهما التوزيع الأولي للدخل والثروة. لكن كيف يحصل الأفراد على الدخول ؟

- الدخول المكتسبة أو الموروثة
- العمل اليدوي أو الفكري أو الأجر

- المنح (التبرعات الحكومية او الشخصية) او من الزكاة والأوقاف والأعمال الخيرية.

٤. إن مفهوم الرشد الاقتصادي لا يتفق مع المبادئ الإسلامية لأنه مبني على محاولة تحقيق القيمة القصوى لدالة الهدف سواء كانت دالة منفعة للمستهلك أو دالة ربح للمنتج.

٥. إن أية فروق جوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي تكمن في فروضها لسلوك المستهلك وسلوك المنتج.

- الافتراض بوجود قوة شرائية وسوق تتوفر فيه السلع والخدمات وبأسعار محددة.

هل يقررها قول الراشد عمر رضي الله عنه: أو كلما اشتهيتم اشتريتم ؟ وفيه إشارات بوجود الرغبة المدعومة بالقوة الشرائية وتوافر السلع في السوق بأسعار محددة. وتنبيه الراشد الى الاكتفاء بالضروريات أولى لتحقيق أهداف أجل في الحد من الإسراف!

أم يقررها شكوى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من ارتفاع الأسعار ومطالبتهم بالتدخل وفيه إقرار بحرية التسعير وتقلب الأسعار وسلوك نفر من الصحابة الكرام لانخفاض القوة الشرائية؟

- كيف يقرر المستهلك المسلم ما يريد شراءه؟ والكمية المشتراه؟ وهل تختلف الإجابة في الطيبات من الأساسيات عنها في التحسينيات (الكماليات) ؟
- المستهلك المسلم له حرية الاختيار في الطيبات دون الخبائث والمحرمات وسلم أولوياته بالأساسيات والضروريات قبل الكماليات ولا شك أن تغير الأسعار سيؤثر على مرونة الطلب.
- أما الكمية المشتراه فتؤثر فيها، بدون شك، ترتيبه لسلم الأوليات للسلعة ومستوى معيشته والعادات والأعراف وعدد أفراد أسرته والعديد من المتغيرات الأخرى.

٦. المنطلق الأساسي لدراسة الاقتصاد من منظور إسلامي هو الحاجات الأساسية ولا نبدأ بدراسة نظريات الطلب والرغبات المدعومة بالقوة الشرائية بل من الحاجات.

بين د. تاج الدين أن إخضاع اقتصاد الحاجات لأدوات التحليل المعروفة، سينجم عنه آثارًا اقتصادية هامة ودلل على ذلك بمحاولة اشتقاق منحنى الطلب من مواضع توازن المستهلك.

ففي اقتصاد إسلامي تلعب فيه المؤسسات الاجتماعية دورًا فاعلاً كفيل بأن يخفف من تأثير قيد الميزانية طالما مارست مؤسسات الزكاة والوقف والصدقات والقرض الحسن دورها وتولد عن ذلك موارد داخلية إضافية لمقابلة

الطلب على الحاجات. وأزيد على ما قاله د. تاج الدين بأننا لو تخيلنا اثر مضاعف الإنفاق وأثر الالتزام بدفع الزكاة وما تبينه الدراسات من أثر فرض الزكاة بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والآثار الكلية المتتالية على دالة الطلب الكلي يجعل المحلل أمام مسارات جديدة ونتائج متباينة.

٧. الرشد لا يعني بالضرورة تعظيم دالة المنفعة أو دالة الإنتاج أو دالة الاستهلاك .... بل لها مفهوم إسلامي مميز.

٨ . يجب التأكيد وإبراز فرضيات المؤسسات الاجتماعية الإسلامية لمؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف ومؤسسات العمل الخيري كافة وبيان دورها في البنية الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلي.

٩. لا للمبالغة في دوافع الإيثار لمنافاتها للطبيعة البشرية والفطرة الربانية ولا نقبل التحليل الاقتصادي التقليدي الذي يتجاهل ويستبعد دوافع الإيثار ويركز على دوافع المصلحة الفردية.

١٠. التأكيد على أهمية البحث العلمي الرصين في صياغة نظريات العمل والأجور.

١١. توجيه الاهتمام إلى الاستكتاب في صياغة تصور علمي لكيفية تحقق التوازن العام في النظرية الاقتصادية الإسلامية وتحديد العوامل التي تساعد في تحققه أو التي تساهم في فشل إنجازه

١٢. أهمية إدراج تصور السلوك التعاوني دون المساس بالسلوك التنافسي وأثر كليهما في بناء جوانب النظرية بصورة متوازنة.

١٣. الاهتمام المتوازن بالأرباح وأهمية تحقيقها لاستمرار المنشأة وتحديد حصة الربح لكل عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

١٤. أثر إلغاء الفائدة على منحنيات التكاليف وأثر إدراج عقود المضاربة والمشاركة والقرض الحسن.

المعوقات والتحديات في البيئة التعليمية- المنهج – الطالب – المدرس: المعوقات والتحديات في البيئة العلمية بشكل عام وفي الكلية والقسم بجامعة المؤسس بشكل خاص:

لقد كان من آثار سقوط الخلافة الإسلامية وتفتت الدولة العثمانية أن خضعت العديد من الدول الإسلامية، في كافة أنحاء المعمورة، لهجمة استعمارية شرسة استهدفت القيم والموارد في صور شتى. وكانت النتيجة استيراد قيم ومبادئ نشاز وفرضها على مجتمعاتنا الاسلامية. ولكني أؤكد ان المستهدف لم يكن مجرد الموارد الاقتصادية فقط، ولكن القيم والمبادئ والأعراف التي تميز الأمة وتحميها من الانحلال والذوبان كانت حاضرة كذلك.

ففرضت المناهج التربوية الغربية والانظمة واللوائح القانونية الانجلوسكسونية والمناهج الاقتصادية الغربية والمؤسسات الرأسمالية المالية الربوية وقدمت المنح الدراسية الاستشراقية وغيرها من أدوات التبعية.

يقول صديقي في مقاله معوقات البحث في الاقتصاد الاسلامي واصفًا البيئة الحالية التي تعيشها الأمة: أن الأمور لا تسير على ما يُرام بالنسبة للبحث في الاقتصاد الإسلامي، فالأعداد الكبيرة للطلاَب المسجلين في برامج الاقتصاد الاسلامي في الدراسات العليا والتي كنا نلمسها في عقد الثمانينيات من القرن الماضي قد قلت، وحل محلها شباباً يبحثون عن مؤهلات مناسبة في التمويل الاسلامي، واستبدلت برامج الاقتصاد الاسلامي وحل محلها مؤسسات تمنح الشهادات وبصورة مباشرة عن طريق شبكة الإنترنت الدولية في التمويل والمصرفية الإسلامية بشكل رئيس.

ويتابع صديقي السؤال ماذا جرى للفكرة العظيمة السامية والتي كانت تهدف إلى طرح البديل للرأسمالية والاشتراكية وتقوم على هدف أخلاقي يرتكز على علم واسع ويستلهم مرتكزاته من رؤية روحية؟ هل استسلمت وخضعت لرغبة الانضمام الى السرب والتغريد معه بشروطه!؟ خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نلاحظ حدوث انهيار في الأفكار العظيمة مخلفًا ورائه تصورًا مثيرًا للشفقة يُرى فيه كل شيء في حالة من عدم الاستقرار والحركة الدائمة.

وللأسف أتت تلك الهجمة أكلها فأنبتت ثمارًا غير مرجوة تمثلت فيما يلي:

١. توجه واضح ينفي صراحة أن يكون هناك منهجاً يمكن تسميته بالاقتصاد الإسلامي.

٢. كتابات منهجية اقتصادية تتبنى الفكر العلماني الرأسمالي وتستخدم ذات القيم وتنتهج في تحليلها نتاج المدرسة التنويرية الغربية.

٣. بيئة طلابية منفتحة ومبهورة بنتاج الثورة الصناعية والقبول العام لكل مستورد صالحًا او طالحًا.

٤. ندرة الكتابات الاقتصادية الاسلامية المنهجية وأعني بذلك ان اغلب ما كان متاحا هو كتابات اقتصادية فقهية تتعلق بالزكاة والأوقاف والسفتجة والمضاربة.

المعوقات والتحديات في المنهج

- **بؤرة الإشكالية: جهل شامل بجانب كبير من تاريخ أمتنا في المعاملات الاقتصادية.**

يؤكد صديقي في مقالته معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي بأن غياب الإحساس بأهمية التاريخ وانسلاخ الأمة منه قد تسبب في حرماننا من سبر التجارب والتفسير العلمي الرصين لقواعد السلوك في جانبه المعياري لأمة حملت الرسالة الإلهية وانطلقت بها إلى كافة أرجاء المعمورة في الشرق والغرب والشمال والجنوب. أن الخبرات التي كونها اولئك في التعامل مع متغيرات التقنية، والأسواق الآخذة في النمو والتوسع والمتغيرات التي تنبع من التعامل

مع بيئات جديدة ذات أعراف وعادات مختلفة وموارد اقتصادية متجددة وانتقال كل ذلك الزخم من جيل الى جيل عبر قرون من الزمن لهو تحدٍ اقتصادي كبير.

أين ذلك التراث الكبير وأين المنقبون عن نفيس جواهره ؟

وأين الدراسات العميقة لتاريخ الفكر الاقتصادي وفحصنا لتاريخنا الاقتصادي؟ وكيف واجه أسلافنا قضايا النمو السكاني ومتطلبات الاقتصاد الريفي، والحضري واتساع العمران ونمو الدخل القومي واتساع مناطق التجارة داخل وخارج حدود الخلافة والنقود والصرف ؟ ... إلخ

هل هذا ممكن أو مقبول؟ يخلص د. صديقي إلى أن مصدر معظم علم الاقتصاد الذي جرى تصويره على أنه إسلاميٌ هو مجرد فقه يرتكز قسم كبير منه على التجارب التاريخية للقرون الأربعة الأولى للإسلام، أماَ الخبرات التاريخية التي تلت تلك الحقبة في الأندلس، والمغرب، وجنوب شرق آسيا، والهند وغيرها فإنها لم تخضع للتحليل والفحص والاستقراء والبحث في أسرار حوادثها وبالتالي لم تَصبِغ مدلولاتها الفقه الإسلامي ومعاملاته وأبعاد إحداثياته.

- **استنطاق الصورة الذهنية عن السلوك الاقتصادي للمسلم المعاصر.**

هل يمكن قولبة سلوك الاقتصادي المسلم الملتزم المعاصر ؟ وما حقيقة ما يجري في الواقع؟

هل تمارس مؤسساتنا في واقع الحياة، الدور الأمثل كما تصوره لنا أدبيات الاقتصاد الإسلامي، ما الذي يفسر التباين بين ما هو جارٍ في واقع السوق وبين ما هو مأمول؟

يدعي الاقتصاديون المسلمون –ونحن منهم- أن الفرد سيتصرف وفق قواعد السلوك الأخلاقي، وأن الضوابط الشرعية التي يؤمن بها ستشكل حاجزا منيعاً من السقوط في الهاوية. ولكن الواقع الأليم شيئًا مغايرًا.

لقد صدمني المشرف العام على المصرفية الإسلامية في أحد أكبر البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي عندما أخبرني هامساً "أن أحد أكبر عملائنا في المصرفية الإسلامية يتلاعب بقوائمه المالية ليخفض من مقدار وعائه الزكوي الواجب عليه دفعه كزكاة شرعية لعملياته الاستثمارية".

هل الخطأ دائما هو النفس البشرية الأمارة بالسوء ام ان مُثلُنا اضحت قيمًا لا تتلاءم مع واقعنا وغير قابلة على تطبيقها في واقع الحياة ؟

للإجابة على كل ما سبق لابد لنا من إجراء العديد من البحوث الميدانية عن الواقع الحالي لسلوك الفرد في جميع مظاهر السلوك التي تهم علم الاقتصاد وعن ماضينا المشرق.

- **التمويل المناسب لمواجهة التحديات والمعوقات في المنهج.**

هذا العمل ليس ترفاً فكرياً بل هو في تصوري أحد أهم الروافد لبناء الأمة لقواعد مجدها وسيادتها وإعادتنا الى مصاف الأمم الفاعلة المؤثرة في تاريخ البشرية ومستقبلها.

يحتاج البحث في العصر الحديث إلى موارد مالية لحاجته لفرق عمل تبذل جهداً لفترات معتبرة من الزمن. ولأن البحث لا يتعلق بتطبيقات تقنية او استثمارات صناعية او تجارية واعدة فإن السوق لن يقوم بتمويله. ولكني اعتقد أن المؤسسات العلمية المتخصصة كمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، أو سابك، او أحد قيادات الكراسي العلمية المتخصصة في الاقتصاد والتمويل، أو أحد المصارف الإسلامية، أو غيرهم ممن يرغب في دعم أعمال علمية من هذا القبيل.

المعوقات والتحديات في المدرس

- **بؤرة الإشكالية: إعادة التشكيل**

أحسب أن من سيتوجه لتدريس منهج الاقتصاد الإسلامي في مؤسساتنا التعليمية سيكون قد حصل على إجازته العليا (الدكتوراه) إما من جامعة غربية أو من قسم من أقسام الاقتصاد الإسلامي التابع لكلية من كليات الشريعة في البلاد الإسلامية.

وبؤرة الإشكالية لكل منهما مختلفة والحل للمشكلة مختلف كذلك.

الحالة الأولى: حصل على اجازته العليا من جامعات غربية. ونتوقع بالتالي وباحتمال كبير أن تخصصه في غير مجال الاقتصاد الإسلامي.

يتميز معظم خريجي الجامعات الغربية بإخضاعه لدراسة منهجية متقدمة في النظرية الاقتصادية (الجزئي والكلي) ودراسة متقدمة في الاقتصاد القياسي والرياضي، واختياره لتخصص جانبي آخر، ودراسته لمنهجية البحث في العلوم الاجتماعية وخيرا كتابته لأطروحة الدكتوراه لمعالجة مشكلة واقعية.

يتبين مما أوضحت أعلاه أن المدرس سيكون متميزاً في النظرية التقليدية الاقتصادية لكنه سيكون في حاجة ماسة إلى بناء ذاته في العديد من العلوم الشرعية خصوصا في فقه المعاملات المالية، وأصول الاقتصاد الإسلامي، والمقاصد والقواعد الشرعية الخاصة بالمعاملات المالية.

من هنا نلاحظ دائما الدعوة لضرورة اعادة تأهيل هذه الفئة بما يسمى بالدراسات الفقهية للاقتصاديين.

الحالة الثانية: حصل على إجازته العليا من جامعات عربية أو إسلامية. وربما يكون مجال تخصصه وباحتمال كبير في مجال الاقتصاد الإسلامي.

يتميز معظم خريجي الجامعات العربية الإسلامية بإخضاعه لدراسة منهجية في النظرية الاقتصادية (الجزئي والكلي) ودراسته للاقتصاد القياسي والرياضي واختياره لتخصص جانبي اخر ودراسته لمنهجية البحث في العلوم الاجتماعية وأخيراً كتابته لأطروحة الدكتوراه لمعالجة مشكلة واقعية.

لكنه قد يعاني من بعض الضعف في استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي او الرياضي او ضعف في النظرية الاقتصادية بشكل يجعله قادراً على تحقيق هذه المهمة.

المعوقات والتحديات للطالب

- إن أكبر تحد للطالب سيكون حصوله على منهج علمي متخصص في النظرية الاقتصادية الإسلامية شاملاً لكل المكونات العلمية والنظريات الاقتصادية بما يعكس القيم المثلى لسلوكيات الاقتصادي المسلم وبما يعكس الواقع العملي لحياته.
- إن التحدي أن يكون منهجاً كهذا قادراً على الإجابة على كافة الأسئلة بصورة سهلة ميسرة وأن يتجنب الإشارة الى التباين الكبير في الآراء الفقهية وأن يعتمد على ما توصلت إليه المجامع الفقهية أو رأي الجمهور.
- في منهج كهذا يجب أن تكون الحالات التطبيقية الدراسية سنداً لكل فصل تدعمه بإحصائيات من واقع حياته وان يحتوي منهجه على بنك للأسئلة يعينه على تصور كيفية ادارة وقته المحدود في الامتحان للإجابة على اسئلة عميقة ودقيقة.

- إن أحد التحديات التي تواجه الطالب هو الخروج من قوقعته والمشاركة في النقاش وعرض التجارب والمساهمة في بناء هيكل وتوصيف المادة العلمية وأن لا يكون جامداً؛ بل متفاعلاً وهذا ما سيحفز أستاذه على مزيد من العطاء وحقن التجارب والتفاعل في إعادة صياغة المادة، وتحديدثيها المستمر.

- ومن أكبر التحديات التي تواجه الطالب كذلك هو تخلصه من انتحال افكار الغير وإشكالية السرقة العلمية وهو من الأوبئة المعدية والتي ابتلي بها عالم البحث.

- هل ابتلي مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي بهذا الوباء؟ أقول وبكل أسف أنني قد لمست بنفسي هذه البلوى مع طالبة في الدراسات العليا لمادة مؤسسات مالية إسلامية، ومرة أخرى لمتقدمة نسخت أوراقا ًعلمية بكاملها لبحثها المقدم لجائزة الامير محمد الفيصل لأبحاث الاقتصاد الإسلامي. يذكر د. صديقي في ورقته للمعوقات بأن هناك شكاوى منشورة على شبكة IBF، وهي أحد المنتديات المتخصصة في مناقشة قضايا الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وقد أبلغه عدد من كبار المدرسين والمفكرين أن البلوى عمت أبحاث الاقتصاد الإسلامي باللغتين الانجليزية والعربية. ويؤكد د. صديقي بقوله "إن الغش في البحوث أسوأ من سرقة الممتلكات المادية لشخص ما. إنه يضر بالمجتمع اكثر مما يضر بالضحية. إن الصحة الفكرية للمجتمع الذي يفشل في منع سرقات الأفكار هو مجتمع سيكون عرضة لخطر كبير".

التوصيات والحلول المقترحة

توصيات لمواجهة المعوقات والتحديات في البيئة العلمية بعامة وفي الكلية والقسم بخاصة

١. الاهتمام ببرامج إعلامية تعرض مزايا وأهداف الاقتصاد الإسلامي بشكل مبسط وشامل وتقدم في كافة الوسائط الإعلامية؛ من صحافة، وتلفاز، ومجلات، ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة كالفيس بوك والتويتر وغيرهما.

٢. أن تلتزم المؤسسات التعليمية في الجامعات السعودية بالتنسيق مع المجلات والصحف السعودية والخليجية بصفحات محددة تخصص لمناقشة اسبوعية هادفة لقضية ساخنة تتعلق بالاقتصاد والتمويل الإسلامي.

٣. أن تتبنى الكليات والأقسام العلمية حوارات شهرية وأسبوعية تتعلق بالاقتصاد والتمويل الإسلامي ويستقطب لها افضل الكفاءات العلمية وتعرض بأسلوب اعلامي.

٤. إعادة تبني فرض مادة الاقتصاد الإسلامي كمنهج تدريسي إجباري على طلاب كلية الاقتصاد والإدارة، وكلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز.

توصيات تتعلق بمعالجة المعوقات والتحديات في المنهج

١. تبني مشاريع طموحة لإعادة كتابة تاريخ الوقائع الاقتصادية للمجتمعات المسلمة، والفكر الاقتصادي الإسلامي تهدف إلى عرض أساليب العمل والتجارة وتعامل مجتمعاتنا، ومفكرينا، وفقهائنا مع كافة فنون الحياة الاقتصادية، من قبل مؤسسات علمية متميزة كالجامعات ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، و مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

٢. انشاء صندوق وقفي خاص لمواجهة المعوقات والتحديات في المنهج وفق ما تم تفصيله في تحديدنا وتحليلنا لهذه المعوقات والتحديات.

٣. تبني مشروع يستكتب فيه مجموعة متميزة (١٠ - ١٥) (من الاقتصاديين المسلمين الفائزين بجائزة البنك الإسلامي للتنمية، أو جائزة الملك فيصل للدراسات، أو أي من الجوائز الدولية المشهود لها بالرصانة) ويشترط ان يكون بينهم التوافق والتناغم ليقوم كل منهم بالالتزام من الانتهاء بفصل محدد من فصول النظرية الاقتصادية (كان قد تميز في الكتابة والبحث والحوار فيه) في خلال ستة أشهر، وتضاف في الكتاب باسمه، ويقدم له مكافأة مادية مجزية، ووسام مميز كتقدير مادي ومعنوي للجهد المميز المبذول.

توصيات لمواجهة المعوقات والتحديات التي تواجه المدرس

١. تقديم الدورات الفقهية المتخصصة للاقتصاديين، ودورات اقتصادية للفقهاء يقدمها أساتذة متميزون في مدة زمنية محددة –أسبوع أو أسبوعان–، أو أن تكون متاحة لمن أراد عبر الانترنت وغيرها من الوسائل التفاعيلة.

٢. أن تُلزم الكليات الشرعية مدرسيها بإيضاح مواقع الإضافات الشرعية الممكنة والمستهدفة في النظرية الاقتصادية وتداولها بين المتخصصين لتحقيق الاتفاق المبدئي، وترسل بعدها لكافة المهتمين بتدريس مواد الاقتصاد الإسلامي المختلفة.

توصيات لمواجهة المعوقات والتحديات التي يعاني منها الطالب

١. المشاركة الفاعلة في القاعات الدراسية وفي الأبحاث والتي تبين اضافاتهم للمنهج العلمي ومساهمتهم في الحالات التطبيقية.

٢. الاشتراك في المسابقات الاقتصادية المستحدثة في السنوات الاخيرة مثل جائزة الأمير محمد الفيصل في الاقتصاد الإسلامي، وجائزة الشيخ صالح كامل للشباب الباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

٣. العمل الصيفي في مؤسسات اقتصادية اسلامية مثل المصارف ومراكز البحوث وهيئات الرقابة الشرعية وغيرها.

المراجع

- مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة للنظام الاقتصادي الإسلامي لمؤلفه د. محمد بن علي القري بن عيد، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١ م.
- مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي دراسة للنظام الاقتصادي الإسلامي لمؤلفه د. محمد بن علي القري بن عيد، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.
- مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي دراسة للنظام الاقتصادي الإسلامي لمؤلفه د. محمد بن علي القري بن عيد، الطبعة الرابعة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.
- معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، أ. د. محمد نجاة الله صديقي - المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٧م.
- المذكرة التدريسية التي أعدها أ. د. نجاة الله صديقي لتدريس الاقتصاد الجزئي والكلي من منظور اسلامي بعنوان: تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (جزئي-كلي) الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، مطابع جامعة الملك عبدالعزيز.
- حوار حول تدريس الاقتصاد الجزئي من منظور اسلامي حرره أ. د. سيف الدين تاج الدين إبراهيم ونشر في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م١ ص ١٦١-٢١٤ في عام ١٤٠٩هـ.
- ما هو الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عمر شابرا، ترجمة محمود أحمر مهدي، جدة، ١٤٣١هـ.
-

البعد القانوني في تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي

الدكتور فيصل بن محمود العتباني

أستاذ القانون المساعد

معهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبدالعزيز

البريد الإلكتروني : famaat@hotmail.com

المستخلص

تستهدف هذه الورقة طرح رؤية تدريسية جديدة، تقوم على أساس إضافة البعد القانوني عند تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي كمادة مستقلة لطلبة القانون والماجستير التنفيذي كبعد إضافي ومكمل للبعدين الفقهي والاقتصادي اللذين درج على التركيز عليهما في ما هو سائد ومتداول من مناهج في حدود ما اطلع عليه المؤلف.

لذا اقتصرت هذه الرؤية على فرضية تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي من منظور قانوني لغير طلاب الشريعة، مثل طلاب القانون أو طلاب الماجستير التنفيذي العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية بهدف تأهيلهم لمتطلبات سوق العمل. كذلك وضعت التجربة أهدافاً محددة لتقديم هذا المقترح واستراتيجيات التدريس لإيصال المعرفة والمهارات المطلوبة.

وقد بدأت الورقة، باستعراض عينة من الكتب التي تدرس في الجامعات السعودية ومحتواها ومقارنتها بكتب الفقه الإسلامي للوقوف غلى مدى اختلاف هذا المنهج من عدمه عن المنهج الذي يدرس في كليات الشريعة ولطلاب الفقه وأصوله. كما استعرضت الورقة بعض الكتب الأخرى التي ركزت على المحاور الاقتصادية، ولا شك أن هذه الكتب جيدة في مضمونها لكننا يجب أن نحدد عند تدريس هذه المواد من هم المستفيدون –أو بالأحرى من هي الشريحة المستهدفة من الطلاب : ، هل هم الشرعيون، أم الاقتصاديون أم القانونيون أم غيرهم؟

ثم استعرضت الورقة مفهوم الاقتصاد الإسلامي من منظور قانوني، وكذلك المصادر والمرجعية القانونية للاقتصاد الإسلامي، ثم تتطرقت لشرح المجالات القانونية التي يتم تطبيق الاقتصاد الإسلامي من خلالها وكيفية تدريس محاور ومواضيع الاقتصاد الإسلامي لطلاب القانون والطلاب التنفيذيون. بعد ذلك استعرضت الورقة قائمة القوانين التي تخدم التطبيقات المختلفة لمواضيع الاقتصاد الإسلامي. ثم تناولت شرحاً تفصيلياً لحالة دراسية وهي «الجرائم الاقتصادية: حالة الاحتكار حيث تم توضيح الفرق في التدريس بين المنظور الفقهي أو الاقتصادي وبين المنظور القانوني.

وفي الختام قدمت الورقة مجموعة من التوصيات، حول كيفية تحقيق الاستفادة الكاملة من هذا التصور المقترح، والآلية التي يمكن من خلالها تحقيق وتنفيذ ذلك. وأكدت الدراسة أن هناك فجوة في مناهج الاقتصاد الإسلامي في الجانب التطبيقي القانوني لم يتم تغطيتها، ونظراً لتوسع العلوم الاجتماعية وتوسع فروعها، فتوصي الدراسة أن يتم التوسع في تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي وفقا لشرائح الطلاب المستهدفين.

المحتويات

المستخلص.

المحتويات.

أولا: دوافع تدريس المادة

١- مقدمة.

٢- إشكالية التجربة.

٣- فرضية التجربة.

٤- أهداف تدريس المادة.

٥- الاستراتيجيات وطرق التقييم.

ثانيا: نماذج من كتب تدريس علم الاقتصاد الإسلامي

١- بعض أسباب الاختلاف المعتبرة عند الفقهاء.

ثالثا: منهجية إعداد المقرر التدريسي وتحديد مفردات المادة

١- ماهية علم الاقتصاد الإسلامي من منظور قانوني.

٢- المصادر القانونية لعلم الاقتصاد الإسلامي.

٣- تصنيف مواضيع الاقتصاد الإسلامي وفق فروع القانون.

أ- الاقتصاد في القانون الدستوري.

ب- الاقتصاد في القانون الإداري.

ج- الاقتصاد في القانون المالي.

د- الاقتصاد في القانون الجنائي.

٥- الاقتصاد في القانون المدني.

و- الاقتصاد في القانون التجاري.

ز- الاقتصاد في قانون العمل.

ح- قانون الاقتصاد الدولي.

رابعا: التطبيقات

١- القوانين المتعلقة بالنظام الاقتصادي الإسلامي.

٢- قانونية المصطلحات الاقتصادية.

٣- الجرائم الاقتصادية بين الشريعة والقانون.

٤- دراسة حالة: « نظام المنافسة (مكافحة الاحتكار)».

خامسا: الخاتمة والتوصيات

١- التحديات.

٢- التوصيات.

أولا: دوافع تدريس المادة

١- مقدمة

تعتبر الشريعة الإسلامية من حيث أصولها وقواعدها وأحكامها المرجعية لكل العلوم التي يتعلمها المسلم؛ بما فيها تلك التي يمكن أن توسم بالدنيوية وبها –أي الشريعة الإسلامية- يجب أن تستقيم حياة الأفراد والدول. إننا عندما نتحدث عن الشريعة الإسلامية في هذه الورقة فإننا نتحدث عنها من منطلق قانوني بحت (أي افعل أولا تفعل). إذن فهي «الأحكام التي شرعها الله لعباده» (زيدان، ١٤١١هـ) ونخصص هذه الأحكام بالمعاملات بين العباد وخصوصاً المعاملات ذات الأبعاد الاقتصادية. ولا شك أن الشريعة الإسلامية بشقيها الأصولي والفقهي تعتبر بحراً مترامي الأطراف ومرجعا ذاخرا بالنصوص والتفاسير، ومع هذا يبقى الباحثون في الفقه الإسلامي فضلاً عن غيرهم بحاجة ماسة للمنهج العلمي السليم (أبوسليمان، ١٤١٦هـ) الذي يرشدهم في كيفية التعامل مع الكم التراكمي الهائل من الاختلافات والآراء الفقهية المتنوعة بين أئمة المذاهب فضلاً عن أئمة المذهب الواحد.

وبالنظر إلى العلوم الاجتماعية التطبيقية مثل العلوم السياسية، والمالية والتجارية وغيرها نجدها لا تحتمل الخلافات الفقهية من المجتهدين لأن تطبيقاتها لا تحتمل التعدد ولأن أطرافها لا يمكن أن يقبلوا بالتعدد والتنوع في مسائل متشابهة. وحيث أن عامة السلف والفقهاء متفقون على أن لله تعالى حكما واحداً في كل مسألة (بن تيمية، ١٤١٣هـ)[1]، فكان لزاماً على ولي أمر المسلمين من خلال السلطة التشريعية كولاية عامة للأمة (غمق، ٢٠٠٢م) أن يحسم الخلاف بتحديد ما يمكن الحكم به بين آراء العلماء المعتبرة وإصدارها من خلال تشريعات (قوانين) محددة تصدرها الدولة (ولي الأمر) لتحسم بها الخلاف وتحقق بها مصلحة الأمة ومقصد الشارع سبحانه وتعالى.

وبهذا تصبح الممارسات والمعاملات بين الناس محددة وواضحة سواء في الممارسات العملية أو عند فض النزاع فيما ينشب بينهم من نزاعات وأقضية. ومن هنا يستطيع مدرس مواد العلوم الاجتماعية المختلفة أن يتناولها من خلال أحكام واضحة المعالم دون الدخول في جدل فقهي قد يكون مناسب لطلاب الشريعة لكنه غير مناسب لطلاب العلوم الاجتماعية التطبيقية مثل الاقتصاد، والاقتصاد الإسلامي، والسياسة والمالية والتجارية والمعاملات المدنية الأخرى. وعلى هذا فإنه من الضروري تدريس هذه المواد من منظور شرعي (قانوني) دون إقحام الخلاف بين العلماء وإنما تدريسهم ما أستقر عليه الحكم والعمل.

---

(١) ص ٦٠، كما ذكر الطاهر ابن عاشور في تفسيره " التحرير والتنوير" عند تفسير قوله تعالى ﴿وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم﴾ من سورة البقرة ما نصه (أن لله تعالى حكما في كل مسألة، وأنه حكم واحد، وأنه كلف المجتهدين بإصابته وأن المصيب واحد، وأن مخطئه أقل ثواباً من مصيبه، وأن التقصير في طلبه إثم).

٢- إشكالية التجربة

أصبح تداخل العلوم الاجتماعية من التعقيد بمكان حيث أن الموضوع الواحد يمكن أن يُدرس من أبعاد مختلفة. وبحكم التخصص والتجربة التدريسية فإن تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي وفروعه مثل التمويل والمصرفية الإسلامية، والتأمين التكافلي أو التعاوني، والمؤسسات غير الربحية وغيرها من فروع الاقتصاد الإسلامي، أصبحت لابد وأن تُدرس من منظور قانوني بمفهومه الحديث المبني على التشريعات الحديثة، وعدم الاعتماد على تدريس هذه المواد من منظور فقهي تقليدي. لاشك إن التحليل الفقهي مطلوب دراسته وتدريسه على مستوى طلاب الشريعة وطلاب الدراسات العليا في التخصص الأكاديمي لعلم الاقتصاد الإسلامي، لكننا عندما نقوم بتدريس هذه المواد للتخصصات الأخرى مثل القانون، والمحاسبة، والتمويل التقليدي، والاقتصاد التقليدي، وإدارة الأعمال أو تدريس هذه المواد في الماجستير التنفيذي من جهة أخرى، فلا شك أن تدريس هذه المواد من أبعاد تخصصية مختلفة بعيداً عن المنهج الفقهي التقليدي مطلب مهم. بالإضافة إلى ذلك فإن مواد الاقتصاد الإسلامي أصبحت تُدرس في جامعات غربية وشرقية (غير إسلامية) مما يتطلب وضع مناهج خاصة تراعي طبيعة منطق وتفكير من يُدرسها ويُدَرسها.

أثبت علم الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته المختلفة ترسخه في واقعنا – على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي؛ لأنه علم حقق الكثير من المكاسب النوعية والكمية واستطاع كسب الثقة حتى في بعض البيئات الاقتصادية الرأسمالية. وعلى الرغم من خضوع علم الاقتصاد الإسلامي إلى أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية إلا أنه علم حديث يتعامل مع قضايا معظمها من مستجدات القرن العشرين وما بعده، لذا فهو علم يجب أن يتمحور بين المنهج الفقهي في استدلاله بالأدلة الشرعية وبين المنهج الاقتصادي الذي يعتمد على المنهج الكمي التحليلي. وحيث أن البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي ليس محل اتفاق بين علماء الاقتصاد الإسلامي (حطاب، ٢٠٠٧م)، فإن هذا المعطى يؤدي إلى أن تطبيقاته ستبقى محل نزاع وعدم وضوح.

إن عدم الوضوح في منهجية البحث في علم الاقتصاد الإسلامي أدى إلى أن ما كتب في هذا الحقل كُتب بمنهجية فقهية في معظمه مما جعلها كتب فقهية وليس كتب اقتصادية. ومن يتتبع الكتب التي تدرس مادة الاقتصاد الإسلامي يجد التفاوت الكبير في إيضاح أو توضيح ماهية علم الاقتصاد الإسلامي (حطاب، ٢٠٠٧م).

وحيث إن كثيراً من القضايا المالية المعاصرة داخلة ضمن اجتهاد العلماء وحيث أن الاجتهاد هو «استفراغ الفقيه وسعته في طلب العلم بالأحكام الشرعية بطريق الاستنباط من أدلة الشرع» (الجديع، ١٤١٨هـ)، وبالتالي فإن مجال الاجتهاد فيه هو كل مسألة لا دليل قطعي فيها، وعلى هذا فإن النظر في المعاملات التي لا نص قطعي فيها ينتج عنه

تعدد الاجتهادات وبالتالي تكثر الاختلافات في الممارسات الأمر الذي يصعب على مُدرس علم الاقتصاد الإسلامي أن يدرسها من أبعاد غير فقهية مثل البعد القانوني. ونقصد هنا بالبعد القانوني أي النظم القانونية (التشريعات) في مجال الاقتصاد والتي تصدرها السلطة التشريعية في الدولة بناء على الأصول الإسلامية. وهذه المنظومة تشتمل على القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية بينما الأنظمة واللوائح هي ما تصدرها السلطات التنفيذية والتي تأتي كتفصيل للقوانين التشريعية.

فرضية التجربة

إن انتشار الفكر الاقتصادي الإسلامي وانتشار الممارسات المتعلقة به وبفروعه مثل المصرفية الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي والأوقاف أدى إلى كثرة الطلب على تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي، بل أدى إلى إنشاء تخصصات مستقلة تمنح شهادات في الاقتصاد الإسلامي وفروعه[٢]. إن ذلك يحتم على الأكاديميين السعي لعرض وتدريس وتأليف مناهج تعليمية تشرح مواضيع الاقتصاد الإسلامي من أبعاد مختلفة بالإضافة إلى البعدين الفقهي والاقتصادي. تفترض الدراسة الحالية أن مواد و مواضيع الاقتصاد الإسلامي ينبغي أن تدرس بطريقة تتناسب مع طبيعة المستفيد المتلقي لهذا العلم. بمعنى أنه لا يمكن تدريس مواضيع الاقتصاد الإسلامي فقط من خلال البعد الفقهي فحسب. كذلك لا يمكن تدريسها فقط من خلال البعد الاقتصادي الذي يركز على تحليل سلوك الإنسان وعلاقته بعمليات الإنتاج والاستهلاك وغيرها من موضوعات علم الاقتصاد .

إن هذه التجربة تم وضعها على أساس تدريس مواضيع الاقتصاد الإسلامي لطلاب القانون وبالتالي فإنها ركزت في التدريس على البعد القانوني دون التوسع في غيره من الأبعاد وخاصة البعدين الفقهي و الاقتصادي، كما تفترض هذه التجربة أن تدريس مواضيع الاقتصاد الإسلامي للتنفيذيين والمهنيين يجب أن يتضمن جرعة تدريسية مناسبة تشتمل على الجانب العملي التطبيقي المبني في كثير من جوانبه على التشريعات المتعلقة بالاقتصاد، وليس على الجانب الاقتصادي النظري البحت أو الفقهي الموغل في التوسع في تناول الخلافات الفقهية المتشعبة كما ندرس هذه المواد في كليات الشريعة والدراسات الإسلامية؛ فلكل مقام مقال –كما هو معروف.

---

(٢) يراجع على سبيل المثال الكتاب الذي أصدره المركز السعودي الإسباني للاقتصاد والتمويل الإسلامي، والذي وثق لبعض التجارب التدريسية، والبحثية في مؤسسات تعليمية عليا في الغرب:

"Islamic Finance Education in Western Higher Education: Developments and Prospects", ٢٠١٢, co-edited by Ahmed Belouafi, Abderrazak Belabes & Cristina Trullols, Saudi-Spanish Centre for Islamic Economics and Finance, IE-Business School & King Abdul Aziz University, Palgrave Macmillan, London, UK.

٣- أهداف تدريس المادة:

أ- الأهـــداف المعرفية لتدريس هذه المادة:

١. أن يتعرف الطالب على مفاهيم الاقتصاد الإسلامي ونقاط الالتقاء والخلاف بينه وبين الأنظمة الاقتصادية المعاصرة.

٢. أن يتعرف الطالب على القواعد الشرعية المستخدمة في سن القوانين المتعلقة بالاقتصاد.

٣. أن يتعرف الطالب على أدوات الاقتصاد الإسلامي مثل آليات السوق والبطالة والإنتاج والزكاة والوقف والتمويل وغيرها من منظور قانوني.

٤. أن يتعرف الطالب على القوانين الاقتصادية لكل أداة من أدوات الاقتصاد الإسلامي وفهم تطبيقاتها.

٥. أن يتعرف الطالب على الإجراءات القانونية المتبعة في تطبيق الأدوات الاقتصادية.

٦. أن يتعرف الطالب على حالات أو سوابق قضائية لهذه الأدوات.

ب- الأهداف المهارية المطلوب تطويرها من خلال تدريس المادة:

٧. تأهيل الطالب على إدراك الفروقات بين النصوص التشريعية الأساسية (القرآن والسنة) وبين الاجتهادات في الفروع وأسباب الخلاف وثمرته وكذلك بين التشريعات القانونية المعاصرة.

٨. تأهيل الطالب على تحليل النصوص القانونية الاقتصادية.

٩. تأهيل الطالب على تطبيق القوانين الاقتصادية وإسقاطها على الواقع.

١٠. تأهيل الطالب على مهارة البحث العلمي وترتيب المعلومات من المصادر المختلفة.

١١. تأهيل الطالب على المناقشة والتحليل القانوني للمسائل والقضايا الاقتصادية.

١٢. تأهيل الطالب على إبداء الرأي ووضع حلول لمشاكل تطبيق القوانين الاقتصادية.

١٣. تنمية مهارة الصياغة القانونية للمواضيع الاقتصادية.

ثانياً: نماذج من كتب تدريس علم الاقتصاد الإسلامي

الناظر في كتب ومناهج الاقتصاد الإسلامي يجد أنها إما كتبت متأثرة بالمنهجية الفقهية المبنية على سرد آراء الفقهاء واختلافاتهم في مسائل ومواضيع الاقتصاد الإسلامي، وذلك بالرغم من أن مؤلفي هذه الكتب هم من أساتذة الاقتصاد وليسوا من أساتذة الشريعة والفقه، وبالتالي نجد أن المنهجية التي كتبت بها معظم هذه الكتب ما هي إلا نسخة مكررة لما كتبه الفقهاء، ومن ثم غاب في كثير منها التحليل الاقتصادي. ولا شك من وجود بعض الكتب التي كتبت من خلال منظور اقتصادي، إلا أنها لا تخدم الشريحة التي تستهدفها هذه التجربة.

١) كتاب «بحوث في الاقتصاد الإسلامي»، للدكتور رفيق يونس المصري (١٤٣٠هـ)

يعتبر من أفضل الكتب –حسب وجهة نظري- حيث يتعرض الكتاب لجميع المواضيع الاقتصادية بدءً من المشكلة الاقتصادية المفترضة بسبب ندرة أو محدودية الموارد الطبيعية، ودور الأموال في الإنتاج وسد حاجة الفقراء، والملكية ودور الإنسان في تنميتها، والمفهوم الإسلامي للمنافسة وعوامل الإنتاج والمخاطرة والإدخار وتعظيم الربح. كما ناقش الكاتب كثيراً من المعاملات المالية المعاصرة مثل الغرامات المالية الجزائية، والأجر على الضمان، وبعض صور العائد على العمل. وبالرغم من أن الكاتب ناقش المواضيع الاقتصادية من منطلق المقاصد والمفاهيم الشرعية إلا أنه يواجه معضلة تعدد الآراء الفقهية فيلجأ إلى عرض رأي الجمهور وذكر رأي من خالفهم من العلماء[٣]، ومثل ذلك في عدد من المفاهيم الأخرى مفهوم الإستخلاف، وربما يضطر الكاتب أن يخوض في الآراء الفقهية إذا تعرض للفروع والمعاملات المالية مثل مفهوم القرض[٤] ؛ ومسألة مشاركة العامل في الربح[٥] ؛ وأخذ الأجرة على الشهادة[٦] ؛ وحق المضارب في الربح الرأسمالي[٧] ؛ وغيرها من قضايا ومشائل المعاملات المالية المعاصرة.

٢) كتاب «مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي: دراسة للنظام الاقتصادي الإسلامي»، للدكتور محمد بن علي القري

وهو كتاب قيم ومعدل في طبعته الرابعة. يغطي الكتاب منهجية النظرية الاقتصادية والأنظمة الاقتصادية المعاصرة ثم يناقش معظم المعاملات والأعمال التي تتعلق بالاقتصاد مثل الملكية وتوزيع الثروة والوساطة المالية والوقف والتأمين ومالية الدولة وما يتعلق بها من إيرادات ونفقات.

---

(٣) مثل عرضه لمفهوم المال، ص ٣٦-٣٩.

(٤) ص ١٩٨-١٩٩.

(٦) ص ٢١٦-٢٢٣.

(٦) ص ٢٣٦.

(٧) ص ٣٣٢-٣٣٤.

٣) كتاب «فقه المعاملات»، للدكتور رفيق يونس المصري (٢٠١١م)

يعتبر هذا الكتاب من أهم كتب المعاملات المالية الإسلامية لأنه صمم لطلاب أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي كمنهج تدريسي؛. وهو موجه - كما يقول مؤلفه- لطلاب المرحلة الجامعية، في كليات الاقتصاد والإدارة، وليس الهدف منه استيعاب جميع المعاملات المالية، ولا الإحاطة بكل تفصيلاتها، وإنما مجرد إعطاء نماذج عن تلك المعاملات. وقد استعرض الكتاب جميع المعاملات المتعلقة بالمال. وبالرغم من أن الكتاب مخصص لطلبة الاقتصاد والإدارة وليس طلاب الشريعة، إلا أن المؤلف تطرق للخلافات الفقهية بين المذاهب الفقهية الأمر الذي قد لا يفيد طالب الاقتصاد وكذلك طالب الماجستير التنفيذي. فمثلا فعلى سبيل المثال نجد أن الفصل الذي تطرق لمسألة التسعير(٨) قد لجأ لعرض آراء الفقهاء بين مجيز ومانع، وكذلك في مسألة الغبن(٩) عدد المؤلف الأقوال المختلفة التي قيلت في معنى الغبن اليسير والغبن الفاحش، وكذلك الحال في موضوع. وهكذا نجد أن الكتاب فيه عدد لا بأس فيه من اختلافات الفقهاء في المسألة الفقهية الواحدة الأمر الذي يجعله كتاب فقه مختصر، وبالتالي فهو غير مناسب لفهم الممارسات العملية في القضايا الاقتصادية.

٤) كتاب «الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهاج»، للدكتور عيسى عبده (١٩٧٤م).

يتناول المؤلف النظرية الاقتصادية وأهم القضايا الاقتصادية مثل دور الأسرة في الاقتصاد والثمن والوفرة والحاجات والنفقة العامة. كما اهتم المؤلف بذكر خصائص الاقتصاد الإسلامي وطبيعة الاقتصاد المعاصر والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ونقدها من وجهة نظر إسلامية. ويمكن وصف الكتاب بأنه كتاب نظري تاريخي يعتمد على الوصف التاريخي للأحداث.

٥) كتاب «أصول الاقتصاد الإسلامي ونظرية التوازن الاقتصادي في الإسلام»، للدكتور أمين مصطفى عبدالله (١٤٠٤هـ)

يناقش المؤلف نظرية التوازن الاقتصادي، ومفهوم الاستخلاف في تسيير الاقتصاد ثم يتحدث عن أسس الاقتصاد الحديث وإسقاطها على الفكر الاقتصادي الإسلامي مثل الإنتاج وعوامل الإنتاج والعمل ورأس المال والشركة والتنمية الاقتصادية والنقود. ثم يتطرق المؤلف للبنوك الإسلامية ومعاملاتها مثل عقود المضاربة ثم يتناول المؤلف المحرمات في الإسلام ومنها البيوع المحرمة والربا وكذلك يناقش عدالة التوزيع من خلال الزكاة والصدقات. ويمكن وصف الكتاب بأنه كتاب نظري وصفي يصف المواضيع من خلال السرد.

---

(٨) ص ١٤٦.

(٩) ص ١٥٠.

٦) كتاب «فهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي: تحليل فقهي واقتصادي»، للدكتور منذر قحف (١٤٢٤هـ)

وهو كتاب اقتصادي من أستاذ اقتصادي ومع ذلك لم يخلو الكتاب من سرد أقوال مختلفة للفقهاء في المسائلة واحدة. فمثلا عندما تطرق لمناقشة عقود المساقاة والمزارعة والمضاربة لم يستطع أن يترك استطراد أقوال الفقهاء المختلفة في أحكام هذه العقود[١٠]. وبهذا يناقش المؤلف عقود التمويل الإسلامي من خلال الآراء المختلفة للفقهاء ووفقا لأصول المذاهب المعتبرة من حيث التوسع فيها أو حصرها وتقييدها.

٧) كتاب «الصناعة المصرفية الإسلامية: الواقع والآفاق»، للدكتور محمد منا الشيباني (١٤٣٢هـ).

بالرغم من أن الكتاب يناقش التطبيقات المصرفية للنظريات الاقتصادية، وبالرغم من محاولة الكاتب من مناقشة العقود والبيوع من الجانب الاقتصادي، إلا أنه عندما يناقش المفردات الاقتصادية من وجهة النظر الشرعية يتعرض للاختلافات الفقهية وليس بعيداً عن المنهج الفقهي. فمثلا في عقد المضاربة تم ذكر الاختلاف في وجوب تحديد مدة العقد (الحنفي والحنبلي) وبين مشروعية فسخ العقد باتفاق الطرفين في أي وقت قبل إنجاز العمل (المالكي والشافعي)، وفي مسألة شرعية التورق وبين أقوال ابن تيمية وتلميذه ابن القيم من جهة وبين جمهور الفقهاء. وكذلك في بيع العربون فذكر المؤلف تحريم جمهور العلماء لبيع العربون وذكر أدلتهم ثم ذكر قول الحنابلة ومن تبعهم في جواز هذا البيع مع ذكر أدلتهم[١١]. وعلى نفس المنوال تم التطرق لمسألة الخيارات حيث ذكر المؤلف أقوال المعاصرين على ثلاث فرق: أولها الجواز مطلقا تخريجا على خيار الشرط وبيع العربون والثاني جواز اختيار الشراء دون اختيار البيع والثالث تحريم الاختيارات وهو ما أخذ به مجمع الفقه الإسلامي[١٢] وبالرغم من وجود قرار من المجمع فهذا لا يمنع بعض هيئات الفتوى من الأخذ بخلافه. وهنا يكمن الفرق بين قرارات وفتاوى العلماء والتي لا يوجد لها صفة الإلزامية وبين قوانين وتشريعات الدولة كقوانين ملزمة.

٨) مذكرة «أصول الاقتصاد الإسلامي لطلاب الانتساب بجامعة أم القرى»، للدكتور سعد اللحياني (١٤٣١هـ)

يحلل المؤلف الاتجاهات المختلفة في توضيح مفهوم الاقتصاد الإسلامي بين «من يرى أن الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات المالية، ومن يرى أن الاقتصاد الإسلامي يجب أن يكون علماً متميزاً عن علم الفقه، أي إنه لا يبحث في الأحكام الفقهية بقدر ما يبحث في آثار تلك الأحكام على السلوك الاقتصادي للأشخاص في المجتمع الإسلامي، وكذلك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي يجمع بين الأمرين، الفقه، والأحكام الشرعية في المسائل المالية من جهة، والقوانين الاقتصادية التحليلية من جهة أخرى» ويربط الكاتب بين الاقتصاد الإسلامي وبقية العلوم الإسلامية

(١٠) ص ١٦-١٨.

(١١) ص ٢٢١-٢٢٣.

(١٢) بموجب قرار رقم ٦٣ (٧/١) في الدورة السابعة ١٩٩٢م.

الأخرى مثل الفقه، والعقيدة، والتفسير، والحديث[١٣]. ويعرض الكاتب نماذج من كتب الأولين التي ناقشت أهم مسائل الاقتصاد مثل كتاب الخراج لأبي يوسف، وكتاب إحياء علوم الدين للغزالي، وكتاب المقدمة لابن خلدون، بالإضافة لكتب المعاصرين. ثم يناقش الكاتب النظرية الاقتصادية والنظام الاقتصادي كوسيلة لحل المشاكل الاقتصادية مثل الندرة، والموارد الاقتصادية، والحاجات ومراتبها، وحلل مفهومي الاستهلاك والإنتاج والعلاقة بينهما. فالكاتب يناقش مواضيع علم الاقتصاد مثل الإنتاج وعوامله، والعمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية، والتنظيم الاقتصادي ونظرية العرض والطلب ونظرية السوق وغيرها من المواضيع مناقشة علمية ثم يؤصلها من وجهة نظر الشرع بطريقة مختصرة ومبسطة تناسب المرحلة الجامعية لطلاب الانتساب وليس طلاب الشريعة أو الفقه.

مما سبق نجد أن العينة التي استعرضناها تبين ما كتب من مناهج في الاقتصاد الإسلامي منذ نشأة الاقتصاد الإسلامي المعاصر وحتى الفترة الراهنة، وبالرغم من أن مؤلفي هذه الكتب هم من أساتذة الاقتصاد، وليس من أساتذة الشريعة والفقه، نجد أن المنهجية التي كتبت بها هذه الكتب ما هي إلا نسخة مكررة من كتب الفقهاء.

ثالثاً: منهجية إعداد المقرر التدريسي وتحديد مفردات المادة

١- ماهية علم الاقتصاد الإسلامي من منظور قانوني

تتجه كثير من كتب ومناهج الاقتصاد الإسلامي إلى تقديم تعريفات اقتصادية لا تعكس المرجعية القانونية المباشرة للشريعة الإسلامية. فيعرفه –على سبيل المثال الدكتور محمد أحمد صقر- بأنه :»العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات، لإشباع الحاجات الإنسانية – من متطلباتها المادية – التي تتسم بالوفرة والتنوع، في ظل إطار معين من القيم (الإسلامية) والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع»[١٤]. (صقر، ١٣٩٨هـ). كما يعرفه محمد الفيصل بأنه «علم استخدام الإنسان لما استخلف فيه لسد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقا لمنهج شرعي محدد»[١٥].

ويعرفه الدكتور محمد شوقي الفنجري في كتابه الوجيز في الاقتصاد الإسلامي[١٦] بأنه «مذهب ونظام» «مذهب من حيث الأصول، ونظام من حيث التطبيق». (الفنجري، ١٩٩٤م). وهذا يعني أنه اقتصاد مبني على الأحكام الشريعة الإسلامية كتشريع إسلامي والحلول الاقتصادية بما فيها الحلول القانونية التي تتبناها السلطة الحاكمة. ويرى الدكتور رفيق المصري أن الاقتصاد الإسلامي يُعنى بالندرة والاختيار ودراسة الموارد النادرة وتنميتها أو إنتاج الثروات

(١٣) ص ٦.

(١٤) تعريف منسوب للأمير محمد الفيصل آل سعود ومنشور على منشورات " بعنوان "التعريف الاصطلاحي لعلم الاقتصاد الإسلامي"، ص ٢٦.

(١٥) ص ٢٧.

(١٦) ص ١٩.

لإشباع الحاجات الإنسانية من خلال مذهب الحرية والمنافسة والملكية الخاصة والعدالة والشورى على أن يتم ذلك من خلال الأحكام والآداب الإسلامية. (المصري، ١٤٣٠ه : ٢٠.)

- كما أن هناك الكثير من التعريفات المتداولة بين الأكاديميين[١٧] وهي:
- أنه علم وسائل استخدام الإنسان لما استخلف فيه لسد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقاً لمنهج شرعي محدد.
- أنه علم دراسة كيفية استخدام الإنسان للموارد المختلفة لسد حاجات أفراد المجتمع وجماعاته المعيشية والدينية على مر الزمن.
- العلم الذي يبحث في الظواهر الاقتصادية في مجتمع إسلامي.
- العلم الذي يبحث الظاهرة المالية (الاقتصادية) التي لا ترتبط بمخالفة شرعية.

والناظر لانتشار الفكر الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته وممارساته من جهة، ولزيادة الطلب على المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي بجميع فروعه بما فيها القانون الاقتصادي و القانون المالي وقوانين الاستثمار والقانون التجاري والقانون الجنائي، بالإضافة إلى لجوء كثير من الدول ومنها المملكة العربية السعودية وحتى دول القانون العام (Common Law) إلى إصدار تشريعات متخصصه للمعاملات مثل البنوك والتأمين والاستثمار، والجرائم الاقتصادي بل وحتى القانون التجاري تفرعت تشريعاته لتشمل آحاد التخصصات مثل قانون الوكالات التجارية، وقانون الشركات، وقانون الأوراق التجارية وغيرها. كل هذه الاعتبارات تحتم على المتخصصين في مجال القانون أن يصمموا مناهج متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وفروعه تلبية لضرورة المرحلة، وهذا لا يعني بحال تجاهل فقه المعاملات فلكل تخصص مجاله وإسهامه. من المنطلق القانوني التطبيقي يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي بأنه "مجموعة من الأحكام الشرعية والمبادئ القانونية، والمعايير الأخلاقية، التي تحكم السلوك الاقتصادي عند الناس" (العتباني، ١٤٣٢هـ).

٢- المصادر القانونية لعلم الاقتصاد الإسلامي

لا خلاف بين الشرعيين والاقتصاديين أن مرجعية الاقتصاد الإسلامي هو الشريعة الإسلامية وبالتالي فإن

(١٧) العبدلي، عابد "أصول الاقتصاد الإسلامي" جامعة أم القرى، مفردات مادة أصول الاقتصاد الإسلامي.

مصادره الأساسية تتمثل في الكتاب، والسنة، والإجماع وما يتفرع من الاجتهاد مثل القياس وغيره من المصادر التي يلجأ إليها المجتهدون للوصول إلى الحكم الشرعي. وعلى هذا فإن أهم خصائص الاقتصاد الإسلامي هو الربانية -من حيث المصدر والهدف- والتي تميزه عن باقي الأنظمة الاقتصادية الأخرى كما أن هذه الربانية يتفرع عنها الرقابة الذاتية التي تنبني على مراقبة الله قبل مراقبة البشر. وكذلك فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يتميز بالثبات والديمومة في بعض أجزائه والتغير والمرونة في البعض الآخر. كما أن الاقتصاد الإسلامي ينفرد بالتوازن بين الجوانب المادية، والروحية والأخلاقية وكذلك بين الفردية والجماعية فلا يطغى جانب على جانب. وهو اقتصاد عالمي بعالمية رسالة الإسلام، (السالوس، ١٤١٦هـ).

هذه الخصائص ليست نظرية إنشائية ويجب ألا تكون كذلك فقد جعل الإسلام لكل ميزة تشريعاً وتوجيهاً، إما بشكل مباشر من خلال المصادر الرئيسية، أو غير مباشر من خلال المصادر الفرعية، وكلف ولي أمر المسلمين بتولي الخلافة في تنظيم هذه الخصائص وإلزام الناس بها إذا تطلبت المصلحة ذلك.

ولهذا يجب أن يكون الجزء الأول في منهج مادة الاقتصاد الإسلامي لطلاب القانون هو مصادر الأحكام والقوانين التي تحكم مواضيع الاقتصاد الإسلامي. لذلك لابد للمدرس أن يقدم لمنهجه تعريفاً بهذه المصادر (القرآن والسنة والإجماع والقياس والاستحسان وغيرها ...)، وكذلك أن يقدم تمهيداً عن أصول الفقه باعتباره الأساس والمنطلق لعملية الاجتهاد، وربما يتطلب الأمر للتطرق للكيانات التشريعية ومن يساندها من الكيانات الاقتصاد مثل المجلس الاقتصادي الأعلى بالمملكة.

وحيث إن الفقه الإسلامي زاخر بالآراء الفقهية المتعددة بين المذاهب الفقهية، والعلماء الأوائل والمعاصرين، فإنه من الضروري عند تدريس علم الاقتصاد الإسلامي تضمين المنظور القانوني لعلم الاقتصاد والاتفاق على أصول وقواعد الفقه الإسلامي ومصادره بغض النظر عن الاجتهادات الفرعية والاختلافات المتنوعة. ومن هذه الرؤية يقترح الباحث أن تكون هناك تشريعات (مدونات قانونية) محددة لكل ممارسة ومعاملة من المعاملات الاقتصادية تجنب الممارس والدارس حرج الخلاف بين تعدد الآراء الفقهية.

٣- تصنيف مواضيع الاقتصاد الإسلامي وفق فروع القانون

لا شك أن علم الاقتصاد الإسلامي يتفرع إلى عدة حقول سواء كانت حقولاً بُنيت على أساس شرعي/ قانوني مثل الملكية، والزكاة، والوقف، والمعاملات المالية أو حقول بنيت على أساس اقتصادي مثل النظرية الاقتصادية التقليدية

الجزيئة والكلية، والنظرية النقدية والمصرفية، والسياسة الاقتصادية، والتنمية والتخطيط، والاقتصاد الصناعي، واقتصاد المعرفة وغيرها بالإضافة إلى التطبيقات الاقتصادية العملية المعاصرة. التقسيم المتداول للقانون هو القانون العام، وهو الذي يحكم العلاقات التي تكون الدولة أو أي شخص اعتباري عام طرفاً فيها بوصفه شخص ذو سيادة، ويتفرع منه: القانون الدولي العام، والقانون الدستوري، والقانون الإداري، والقانون المالي، القانون الجنائي. والقانون الخاص يحكم العلاقات بين الأفراد الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين؛ أي ذوي الشخصية الاعتبارية الخاصة أو حتى الدولة بوصفها شخصاً اعتبارياً عادياً مجرداً من السيادة، ويتفرع منه القانون المدني، والقانون التجاري، والقانون البحري، وقانون العمل، والقانون الدولي الخاص، وقانون الإجراءات المدنية والتجارية. (الفحل، عمران، الهواري، عشوش، عبدالحميد، والمظفر، ١٤١٣هـ). ويأتي دور منهج الاقتصاد الإسلامي في توضيح وشرح كيفية إدارة وتيسير اقتصاد الدولة من خلال التشريعات القانونية بفروعها المختلفة، وما هو المتوقع من اقتصاد فيه فراغ تشريعي ولو في أحد مواضيعه أوفروعه. ولتوضيح ذلك سيتم التفصيل وفق الفروع المذكورة أعلاه.

أ- الاقتصاد في القانون الدستوري:

القانون الدستوري هو «اصطلاح يطلق على القواعد التي تشكل في مجموعها القانون الذي يتعلق بنظام الحكم في الدولة، فتبين تكوين السلطات العامة وكيفية تشكيلها، والعلاقات فيما بين بعضها من ناحية، وفيما بين المواطنين من ناحية أخرى، بالإضافة إلى تحديد الحقوق والحريات العامة التي يتمتع بها المواطنون»[١٨] (مجمع اللغة العربية، ١٤٢٠هـ). وبشكل أدق هو «مجموعة القواعد التي تبين شكل الدولة، ونظام الحكم فيها مع بيان هيئاتها وتوزيع السلطة بينها بشكل يبين اختصاص كل منها بسلطات محددة مع تعاونها بالدرجة التي تمكن الدولة من تصريف أمورها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية»[١٩] (يحي، الشيخ عمر، وسعد، ١٤١٠هـ). وبهذا يعتبر القانون الدستوري هو المنظم للعلاقات العامة بين الدولة، والمواطنين دون الدخول في تفصيلات هذه العلاقات. فهو يبين مهام السلطات العامة فيها واختصاص كل سلطة وعلاقات هذه السلطات مع بعضها ، كما يبين القانون الدستوري حقوق الأفراد السياسية والاقتصادية وما يتعلق بها من حريات وما يقابلها من ضمانات. وحيث أن تحديد الحقوق والحريات تعتبر عاملاً رئيسياً من عوامل الحياة الاقتصادية فكان لزاماً أن يُنص عليها في القانون الدستوري ففي المجال الاقتصادي يضع هذا الفرع من القانون الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد، لذا فللدستور أهمية رئيسية في الحياة الاقتصادية للدولة يجب على الطالب معرفة هذه العناصر الرئيسية في القانون الدستوري التي تخص الاقتصاد:

---

(١٨) ص ٢٢.

(١٩) ص ٢٧.

- فهو يضع السياسة الاقتصادية العليا أو المذهب الاقتصادي للدولة وينظم الصلاحيات المتعلقة به من خلال النصوص الدستورية.
- ويضع قواعد التنظيم والتسيير للقطاعات العامة في الدولة واختصاص السلطة العامة اتجاه الاقتصاد بصفة عامة.
- الدستور محايد فيما يخص السياسة الاقتصادية يترك أمرها للمشرع وللحكومة فليس هناك دستوراً اقتصاديا.

ولتوضيح هذا المحور يتم استعراض نماذج من دساتير بعض الدول. فعلى سبيل المثال، نجد في الدستور السعودي (النظام الأساسي للحكم) تخصيص الباب الرابع لأهم المبادئ الاقتصادية للدولة والتي شملت تحديد موارد الدولة، وحرمة وحماية الأموال العامة والخاصة، وتعزيز الملكية ورأس المال في عملية الإنتاج، وتنظيم تحصيل الزكاة، وعدم فرض ضرائب إلا لحاجة الدولة، وأن تكون هذه الضرائب وفق قانون محدد، وكذلك وضع خطة اقتصادية تحقق التنمية والرفاهية للمواطن.

وفي الدستور المصري نجد أن المشرع قد خصص الفصل الثاني (المواد من ٢٣-٣٩) لمقومات الاقتصاد المصري وحدد فيه أهم المقومات والأسس الاقتصادية:

١. تنظيم الاقتصاد القومي تكفل زيادة الدخل القومي للأفراد وعدالة توزيع الثروة ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالإنتاج، وضمان الحد الأدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول.
٢. الاهتمام بالإنتاج الوطني، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية.
٣. حق المواطن في الناتج القومي وفقا للقانون وذلك من خلال عمله أو ملكيته.
٤. حق العاملين في إدارة المشروعات وفى أرباحها، وواجبهم تجاه تنمية الإنتاج وفقا للقانون، والمحافظة على أدوات الإنتاج.
٥. حق المواطن المنتج في عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية.
٦. حق المواطنين ذو الصلة في إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقاً للقانون.
٧. واجب الدولة في رعاية المنشآت التعاونية بكل صورها، وتشجيع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الإنتاج وزيادة الدخل.

٨. حق الشعب في الرقابة على الملكية العامة كما تحمي الدولة الملكية بأنواعها المختلفة: الملكية العامة؛ وهي ملك لعامة الشعب، والملكية التعاونية وهي ملك للجمعيات التعاونية، والملكية الخاصة وتتمثل في رأس المال غير المستغل.

٩. وجوب الحفاظ على الملكية العامة وحرمة المساس بها.

١٠. حرمة الملكية الخاصة، وحرمة المساس بها أو فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبموجب حكم قضائي، وحرمة نزعها إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون وحق الإرث فيها مكفول.

١١. حرمة تأميم الملكيات الخاصة، إلا لاعتبارات الصالح العام وبموجب القانون، ومقابل تعويض، وحرمة مصادرة الأموال الخاصة إلا بحكم قضائي.

١٢. يحدد القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية، ويضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال.

١٣. يحدد الدستور، النظام الضريبي على أساس العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع المصري.

١٤. الادخار واجب وطني تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه.

وبهذا نجد أن القانون الدستوري يعتبر أداة لتحديد المقاصد أو الأهداف العامة للاقتصاد؛ أي أنه يضع الأطر والملامح العامة للمذهب الاقتصادي للدولة، بحيث يترك التفصيلات للقوانين المحلية للدولة وفق تخصصات واختصاصات أجهزة الدولة المختلفة كما سيأتي.

ب- الاقتصاد في القانون الإداري:

يُعرف القانون الإداري بأنه القانون الذي يتضمن «مجموعة القواعد المنظمة لنشاط السلطة التنفيذية عند قيامها بوظائفها الإدارية» (يحي، الشيخ عمر، وسعد، ١٤١٠هـ). وهو فرع من فروع القانون العام الداخلي– وهو غير القانون العام الخارجي الذي ينظم العلاقات بين الدول. والقانون الإداري ينظم سلطات الإدارة العامة للدولة من حيث تكوينها وأنشطتها وضمان تحقيقها للمصلحة العامة. وبالتالي يمكن أن نفهم أن القانون الإداري هو الذي ينظم أجهزة الدولة بما فيها الأجهزة الاقتصادية. وأهم مثال على ذلك أجهزة الكيانات الاقتصادية، نظام البنوك المركزية التي تنظم بدورها مالية الدول، ويوجد تداخل بين القانون الإداري والقانون المالي من حيث أن جهة تنفيذ القوانين المالية هي في الأصل القطاعات الإدارية في الدولة. وحيث أن الاقتصاد الكلي يعني بدراسة السلوك الاقتصادي للمجتمع ككل بما يمثله من متغيرات وظواهر كلية مثل الاستهلاك الكلي، أو التضخم، و المستوى العام للأسعار، أو التقلبات الاقتصادية أو الدخل القومي ونحو ذلك (اللحياني، ١٤٣١هـ).

ج - الاقتصاد في القانون المالي:

القانون المالي هو «مجموعة القواعد التي تنظم مالية الدولة وبيان مواردها وأوجه إنفاقها» (يحي، الشيخ عمر، وسعد، ١٤١٠هـ). وعلى هذا فإن القانون المالي متفرع من القانون الإداري، فهو يتولى تنظيم الموازنة العامة للدولة من خلال ضبط سلوكيات ممارسات الدولة في تنظيم آليات أعمالها المالية من إيرادات ونفقات بهدف ضبط الاستهلاك، والمستوى العام للسوق والتقلبات الاقتصادية وتتحدد مهمة القانون المالي في وضع التقييم وتحديد التوقعات وكذا الترخيص لكل العمليات المرتبطة بمداخيل ونفقات الدولة في كل سنة مالية.

بالإضافة إلى ذلك فهو يوضح النظام القانوني الذي يحكم الأموال العامة للدولة وتوفير الحماية القانونية لهذه الأموال، وكيفية توزيعها واستثمارها وصرفها، ومن أهم اختصاصات القانون المالي إعداد الميزانية العامة للدولة وسياسة فرض الضرائب والإشراف والرقابة عليها. وكما هو معلوم أن هناك دوراً بارزاً وجهوداً رئيسية للبنوك المركزية في تعزيز الأنشطة الاقتصادية وعلى وجه التحديد: تحقيق الاستقرار النقدي، وتهيئة البيئة المصرفية المناسبة، وتطوير سوق رأس المال، و بطبيعة الحال لا يمكن للبنوك المركزية أن تحقق تلك الأهداف دون تشريعات قانونية تعزز الأهداف الاقتصادية للدولة. ومثال تطبيق ذلك في المملكة هو كل ما تصدره مؤسسة النقد العربي السعودي من تنظيمات مثل: نظام النقد، ونظام مراقبة البنوك، ونظام مكافحة التزوير، وقواعد تطبيق أحكام نظام مراقبة البنوك، واللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال، ونظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، واللائحة التنظيمية لأعمال إعادة التأمين، ولائحة الإشراف والتفتيش، ولائحة إدارة المخاطر في شركات التأمين، واللائحة التنظيمية لسلوكيات سوق التأمين، واللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني. وكذلك ما تصدره هيئة سوق المال من قوانين وتنظيمات مثل: لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، ولائحة الاندماج والاستحواذ، ولائحة صناديق الاستثمار، ولائحة حوكمة الشركات، ولائحة صناديق الاستثمار العقاري، ولائحة أعمال الأوراق المالية، ولائحة الأشخاص المرخص لهم، ولائحة سلوكيات السوق، ولائحة طرح الأوراق المالية، وقواعد التسجيل والإدراج في السوق المالية.

ولا شك أن مثل هذه التشريعات لتنظيم أداء السياسة النقدية والاستثمارية تؤدي إلى المحافظة على استقرار أسعار الصرف، وتعزز الاستقرار والثقة في بيئة الاستثمار بما يعود بالنتائج الإيجابية على الأداء الاقتصادي، كذلك تحافظ هذه القوانين على معدلات التضخم ضمن مستويات مقبولة وتساعد على توفير السيولة الملائمة للأنشطة الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، يمكن للتشريعات القانونية المالية أن تضبط أسعار الفائدة بما ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية المحلية ويتماشى مع التطورات الاقتصادية الدولية. كذلك ومن أهم المؤشرات للتشريعات المالية الحفاظ

على مستوى الاحتياطيات المالية في البنوك المركزية. كذلك يمكن لهذه التشريعات أن تحقق توافقاً مع المتطلبات العالمية مثل نسبة كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل وتحقيق تصنيف ائتماني مرتفع من مؤسسات التصنيف الدولية.

ولذا كان للقانون المالي أثر مباشر في ترسيخ مفاهيم وأصول الاقتصاد الكلي. فالاقتصاد الكلي يتناول التعامل مع الوحدات الاقتصادية ذات الحجم الكبير، فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه بغض النظر عن الوحدات الفردية وعناصرها. فهو يركز على الاقتصاد القومي في مجمله، والناتج الكلي للاقتصاد على المستوى العام.

د - الاقتصاد في القانون الجنائي:

القانون الجنائي هو «مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الجريمة والعقوبة المقررة لها مع بيان الإجراء الذي يتبع سواء بالنسبة للتحقيق مع الجاني أو بالنسبة لحالته» (يحي، الشيخ عمر، وسعد، ١٤١٠هـ). ومن ذلك القواعد التي تبين الإجراءات التي تتخذ في ملاحقة وتعقب المجرم والتحقيق معه ومحاكمته وتنفيذ العقوبة عليه، لذا فله فرعين: الأول يحدد الجرائم والعقوبات ويسمى قانون العقوبات، والثاني يحدد الإجراءات ويسمى قانون الإجراءات الجنائية أو الجزائية. والأصل في القانون الجنائي أنه مختص بالجرائم الفردية، لكن ظهرت في العصورالمتأخرة جرائم تهدد الاقتصاد العام للدولة بل والاقتصاد الدولي بشكل عام. وقد سبق الإسلام جميع الأنظمة المعاصرة في تحريم الجرائم التي تؤدي إلى إفساد الاقتصاد[٢٠] ومن أهم هذه الجرائم: السرقة والاختلاس والسطو، و الرشوة، والغش، والاحتيال، و الكسب غير المشروع أو السحت مثل الربا والقمار والتزوير وتجارة المخدرات وتجارة الجنس، كما يشمل التحريم جميع الجرائم المستحدثة، مثل جرائم غسل الأموال غير المشروعة، وجرائم الشيكات بدون رصيد، والفساد المالي، وجرائم التلاعب بالقوائم المالية للمنشآت الاقتصادية، وجرائم التهرب الضريبي، وجرائم القرصنة في التجارة الإلكترونية، وجرائم البطاقات البنكية الممغنطة، وسرقة الملكية الفكرية، وجرائم القتل والاغتصاب المرتبطة بالمال. وهذه كلها جرائم اقتصادية في المفهوم المعاصر ويحرمها الإسلام أشد التحريم لنفس العلة التي تم فيها تحريم الجرائم المنصوص عليها في النصوص الشرعية، بل وأشد فيما إذا كانت مضار هذه الجرائم على المجتمع والأمة وليس على الفرد فحسب، ولذا قرر الإسلام عقوبة الحرابة على الجرائم التي تمُس أمن الأمة[٢١].

لذا ظهرت تشريعات جديدة تعيد تعريف بعض الجرائم الفردية لكونها اتخذت طابع الضرر الاقتصادي العام. فمثلا جريمة الرشوة في أصلها جريمة فردية، لكن انتشارها في المجتمع يصيب المجتمع بفشل اقتصادي عام من

(20) Atbani, Faisal "The Prevention of Financial Crime Within an Islamic Legal Framework", in 'Institute of Economic Affairs' 2007. Published by Blackwell Publishing, Oxford. <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.14680270.2007.00706_x/abstract>.

(٢١) فيصل عتباني، المرجع السابق.

خلال الفساد المالي والإداري. وقد حرصت الدول على إصدار تشريعات خاصة لتتبع ومعاقبة الجرائم الاقتصادية بأشد ما يمكن من عقوبات حتى وصل أن تم تشريع حد القتل لبعضها كجرائم تجارة وترويج المخدرات. ومن أهم التشريعات الخاصة بالجرائم الاقتصادية هي: نظام مكافحة الرشوة، ونظام مكافحة التزوير، والنظام الجزائي الخاص بتزييف وتقليد النقود، ونظام مكافحة غسيل الأموال، ونظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، واللائحة التنفيذية للاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، واللائحة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، ونظام مكافحة جرائم المعلومات. وإن كانت هذه القوانين صدرت متناثرة في عدة لوائح وربما من عدة جهات حكومية، إلا أن بعض الدول أصدرت قانوناً خاصاً يسمى قانون العقوبات الاقتصادية[٢٢]، واشتمل على عقوبات خاصة بالجرائم التي تؤثر على الاقتصاد الوطني.

و- الاقتصاد في القانون المدني:

يُعرف القانون المدني على أنه «مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المالية والأحوال الشخصية لأفراد المجتمع» (يحي، الشيخ عمر، وسعد، ١٤١٠هـ). وبهذا ينظم القانون المدني نوعين من العلاقات مالية وأحوال شخصية. وقد تفرع من القانون المدني الكثير من القوانين التي تمس العلاقات المالية والتجارية بين الأفراد مثل القانون التجاري، وقوانين التمويل، وقوانين الأوراق التجارية، والأوراق المالية، وقانون الشركات، وغيرها.

وبهذا فإن القانون المدني بفرعه المالي يعتبر منظماً ومحركاً لمفاهيم وأصول الاقتصاد الجزئي والذي هو «أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم أساسا بالطريقة التي يختار بها المجتمع في توظيف موارده الإنتاجية النادرة لتحقيق أهدافه الاقتصادية المتعددة». حيث يتعامل الاقتصاد الجزئي مع الوحدات الفردية في الاقتصاد، وهي عادة الفرد أو الأسرة والمنشآت الاقتصادية الصغيرة.

ز- الاقتصاد في القانون التجاري:

القانون التجاري هو «مجموعة القواعد القانونية التي تسري على التجار والأعمال التجارية» (مجمع اللغة العربية، ١٤٢٠هـ). وكذلك فهو «مجموعة القواعد التي تعني أساسا بتنظيم الشئون التجارية» (يحي، الشيخ عمر، وسعد، ١٤١٠هـ). فهو يتولى تنظيم البيئة التجارية بطرفيها - تجار وأعمال تجارية – لذا فهو يضم القواعد التي تتلاءم مع ظروف وطبيعة الأنشطة التجارية والتي هي العمود الفقري للاقتصاد. ويندرج تحت القانون التجاري جميع القوانين المتعلقة بالتجارة والاقتصاد منها على سبيل المثال -كما هو مطبق في المملكة- نظام العلامات

(٢٢) قانون العقوبات الاقتصادية السوري، موقع نقابة المحامين، الجمهورية السورية، <http://www.syrianbar.org/index.php?news=551&print&print&print>.

التجارية، ونظام الغرف التجارية والصناعية، والنظام الموحد لمكافحة الإغراق، ونظام الأسماء التجارية، ونظام الاستثمار الأجنبي، ونظام الأوراق التجارية، ونظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، ونظام البيانات التجارية، ونظام البيع بالتقسيط، ونظام المنافسة، ونظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية، ونظام التسوية الواقية من الإفلاس، ونظام الدفاتر التجارية، ونظام مكافحة الغش التجاري، ونظام الرهن التجاري، ونظام السجل التجاري، ونظام الشركات، ونظام الوكالات التجارية، ونظام الشركات المهنية. ومن خلال هذه القوانين التجارية تتمكن الدول من تحقيق أهدافها الاقتصادية، وخصوصا فيما يتعلق بالاقتصاد الجزئي للدولة.

ح - الاقتصاد في قانون العمل:

وهو القانون الذي ينظم العلاقة والحقوق والواجبات بين العامل وصاحب العمل، كما أنه أداة الدولة في التحكم وإدارة اقتصاديات العمل والحد من البطالة. وقانون العمل يُعرف بأنه «مجموعة القواعد القانونية التي تحكم الروابط الخاصة الناشئة عن القيام بعمل مقابل أجر لحساب أشخاص آخرين وتحت توجيههم وسلطتهم وإشرافهم» (الموسوعة العربية، ٢٠١٣م). ولذا فهو المنظم الرئيسي للأيدي العاملة في القطاع غير الحكومي، والذي يساهم مساهمة فعالة في إنتاج الدخل القومي؛ ينظم هذا القانون عدة مسائل تتعلق جميعها بحماية الحقوق بين طائفة العمال وأصحاب العمل، فهو يضم القواعد التي تنظم عقد العمل الفردي وعقد العمل المشترك، فيحدد ساعات العمل، وحق العامل في الإجازات الأسبوعية والإجازات السنوية بأجر، ويقنن الحد الأدنى للأجور، كما ينظم عمل النساء ويحظر عمل النساء والأحداث في بعض الأعمال، ويبين أيضاً طريقة إنهاء عقد العمل دون تعسف من صاحب العمل، وتعويض العامل إذا تعسف صاحب العمل في استعمال حقه في الفصل والذي يسمى بالفصل التعسفي بالإضافة لكثير من التفاصيل ذات العلاقة بالموضوع. ولذا كان لقانون العمل دورا كبيرا في العملية الاقتصادية من خلال تقليص مستوى البطالة ورفع مقدرة العمال الشرائية مما يترتب عليه زيادة في الطلب على السلع والخدمات المختلفة، فتتسع بذلك حركة الاستهلاك ويزيد الإنتاج تبعاً لهذه الحركة وهو ما يؤثر إيجابيا في نمو الاقتصاد القومي وازدهاره.

ط - قانون الاقتصاد الدولي:

وهو امتداد للقوانين المحلية في البلدان وأصبح هناك ترابط وتكامل بين الأنظمة الدولية وخصوصا فيما يخص الاقتصاد. فبعد الحرب العالمية الثانية تم تأسيس عدة منظمات دولية (World Bank، IMF، OECD، BIS، WTO) تهتم بوضع أطر ومعايير قانونية لحماية الاقتصاد العالمي، وتشجيع التجارة البينية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، وقد سبق الإشارة إليها أعلاه. ويعرف قانون الاقتصاد الدولي بأنه مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الدول، فهو يتعلق بفرع القانون الدولي الذي يهتم بالاستثمار والتجارة الدولية، والعقود والنقل

الدولي للبضائع والخدمات، انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية بين الدول، وغيرها من المواضيع ذات العلاقة. وعلى هذا فإن من حيث المحتوى فالقانون الاقتصادي الدولي يدمج القوانين المحلية مع المعايير الدولية بهدف تحقيق مصلحة اقتصادية دولية[٢٣].

رابعا: التطبيقات

١- القوانين المتعلقة بالنظام الاقتصادي الإسلامي:

عند تدريس مادة مبادئ الاقتصاد الإسلامي لطلاب القانون يجب أن تختلف معطيات المادة وإن لم تختلف مفردات المادة. فغالب مفردات مناهج الاقتصاد الإسلامي تشتمل على مواضيع متنوعة منها النظرية الاقتصادية، والأنظمة الاقتصادية المعاصرة، والاستقرار الاقتصادي والمالي، والملكية ودور الإنسان في تنميتها والمفهوم الإسلامي للمنافسة ومالية الدولة وما يتعلق بها من إيرادات ونفقات، وكذلك محدودية الموارد الطبيعية ودور الأموال في الإنتاج وعوامل الانتاج وإصدار النقود والحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة بواسطة الزكاة والصدقات، والملكية والأوقاف، وعوامل الإنتاج والمخاطرة والادخار وتعظيم الربح ووسائل المعاملات الاقتصادية والمالية مثل الشركة وعقود التمويل والوساطة المالية والتأمين بالإضافة إلى المعاملات المحرمة. فإذا نظرنا لهذه المفردات من خلال تعريف الاقتصاد الإسلامي السابق ذكره «مجموعة من الأحكام الشرعية والمبادئ القانونية والمعايير الأخلاقية، التي تحكم السلوك الاقتصادي عند الناس» (العتباني، ١٤٣٢هـ)، نجد أن جميع هذه المفردات يتم تدريسها من خلال دراسة وشرح التشريعات (قوانين وأنظمة) التي تصدرها الهيئات التشريعية في الدولة. وعند دراسة حالة المملكة العربية السعودية نجد أن المملكة قد أصدرت ما يزيد عن خمس وستين قانونًا يسير الحياة الاقتصادية بشقيها الكلي والجزئي.

٢- قانونية المصطلحات الاقتصادية:

كذلك أخذت التجربة في الاعتبار المفاهيم القانونية عند شرح المصطلحات الاقتصادية. فعند تدريس مواضيع مثل الوقف والتأمين، والملكية، والجرائم الاقتصادية، وحماية المستهلك، والاستثمار، وعقود المعاملات المالية، والعمل والعمال، فلابد من تدريس المفهوم والطبيعة والمصادر القانونية لتلك المواضيع وكذلك الآثار القانونية من حيث التزامات الأطراف ذات العلاقة والنتائج القانونية المترتبة على كل موضوع.

---

(٢٣) يؤخذ على قانون الاقتصاد الدولي أنه يخدم المصلحة الاقتصادية للدول العظمى على حساب دول العالم الثالث (كما تسمى)، حيث أن هناك تأثير قوي من الدول الاقتصادية الكبرى في صياغات القوانين الدولية، بل وربما في القوانين المحلية لبعض الدول الناشئة، وذلك من خلال مداولات ما يسمى بالغرف الخضراء، وقد يصل الأمر بالتهديد من قبل الدول الكبرى بقطع المساعدات المالية عنها، انظر على سبيل المثال:
<http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org1_e.htm>.

٣- الجرائم الاقتصادية بين الشريعة والقانون

إن انتشار الجرائم الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية ما هو إلا مؤشر عن الفساد الاقتصادي، والمالي، والإداري. ولقد حرم الإسلام جميع الخبائث بما فيها الجرائم الاقتصادية وعلى رأسها الربا، والرشوة، والقمار، والغش، وجعل لها عقوبة في الآخرة وربما عقوبة في الدنيا ولكن لم يضع نظرية محددة للجريمة الاقتصادية، ومع ذلك جعل لولي الصلاحية في أن يضع الإطار النظري والنطاق التطبيقي لهذه الجرائم من خلال السياسة الشرعية. فمثلا عُرفت الجريمة في الفقه بأنها «محظورات شرعيّة زجر اللّه تعالى عنها بحدّ أو تعزير»[٢٤] (الكويتية، ٢٠٠٤م). وبالتالي فعندما تدرس مادة الاقتصاد الإسلامي من زاوية قانونية لابد من التطرق للجوانب القانونية التطبيقية والممارسات الفعلية ولا ينبغي تدريسها كمادة فقهية موغلة في التفريعات والاختلافات أو مادة «وعظية» دون التطرق للتشريعات التي تتعامل مع هذه الممارسات وكيفية الحد منها ومحاربتها. ولا شك أن الشريعة الإسلامية تعاملت مع قضايا المعاملات بتفصيلات تطرقت لجميع الحوادث والممارسات، لكن هذه التفصيلات تتطلب تدريس القوانين المحددة التي تخرج الموضوع من الخلافات الفقهية من خلال السياسة الشرعية.

٤- دراسة حالة: « نظام المنافسة (مكافحة الاحتكار)»

موضوع الاحتكار من البعد الاقتصادي بحيث يُدرس مفهومه وأثره على الاقتصاد، وكذلك يمكن أن يُدرس من خلال البعد الفقهي من حيث تعريفه وحكمه وخلاف الفقهاء في صفة الاحتكار. لكن يبقى للبعد القانوني دوره في تدريس التطبيقات والممارسات المبنية والمؤسسة على تشريعات وقوانين محددة مقتبسة من الشريعة الإسلامية. فبالرغم من أنها عامل مهم ورئيس في إفساد المنظومة الاقتصادية والاجتماعية ومؤثر في استقرارها، وبالرغم من أنها من الممارسات المحرمة بالكتاب والسنة (ابورخية، ١٤١٨هـ)، إلا أننا نجد أن ما تم كتابته في مواضيع الاحتكار لا تفيد الطلاب في ممارستهم المهنية التطبيقية، حيث إن موضوع الاحتكار مليء بالخلافات بين الفقهاء مثل الاختلاف في تعريف الاحتكار، وفي ما يقع فيه الاحتكار وفي شروط الاحتكار وطبيعة السوق الذي يقع فيه الاحتكار، وعلاقة الاحتكار بالأسعار، ومدة الاحتكار، وسلطة ولي الأمر على المحتكر. ولا شك أن الفقه الإسلامي مليء بالآراء الفقهية المتنوعة ولا شك أن معظم هذه الآراء وردت في عصور تختلف فيها طبيعة السلع وطبيعة الاستهلاك وطبيعة الأسواق عن الوضع الراهن، لذا بادرت الدول ومنها المملكة إلى وضع تشريع (قانون)[٢٥] يهدف إلى حماية المنافسة العادلة بين كبار التجار وصغارهم وتشجيعها، ومكافحة الممارسات الاحتكارية التي تؤثر على سوق المنافسة

(٢٤) الموسوعة الفقهية الكويتية، الجزء السادس عشر، فصل الجريمة.

(٢٥) نظام المنافسة الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٨) وتاريخ ٢٦ /٤/١٤٢٥هـ.

المشروعة. وبالتالي فقد حسم هذا القانون جميع الخلافات الفقهية ووضع تفصيلات لمعاملات لم تكن موجودة في فقه الأوائل. فعلى سبيل المثال إن القانون حدد تعريفا للاحتكار وماهية الممارسات الاحتكارية وإجراءات المراقبة والتفتيش والعقوبات التعزيرية لتلك المخالفات. وعلى هذا فإن تدريس هذا القانون وتطبيقاته أهم لطلاب القانون والماجستير التنفيذي من مجرد استطراد آراء الفقهاء وخلافتهم التي لا غنى عنها لطلاب الفقه والشريعة. بل إن بعض المناهج (المصري، فقه المعاملات المالية، ٢٠١١م) المخصصة لطلاب الاقتصاد فضلا عن الاقتصاد الإسلامي تتعامل مع موضوع الاحتكار على أنه موضوع فقهي بخلافاته وآراء العلماء فيه بعيد عن الواقع المعاصر ومفهوم وطبيعة الاحتكار في الاقتصاد المعاصر.

خامساً: الخاتمة والتوصيات

لا شك أن توسع العلم وتفرعه تطلب أن تُفرد مواد متخصصة للفروع التي كانت تدرج تحت مواضيع عامة. وهذا الأمر ينطبق على جميع العلوم النظرية التطبيقية. ومن خلال ما سبق ~~ما تم~~ استعراضه في هذه الدراسة نجد أن هناك عدة تحديات:

إشكالية في مناهج علم الاقتصاد الإسلامي والتي ليس لها معيار محدد، فكتب الاقتصاد الإسلامي ليس لها هوية محددة، فحيناً نجدها تتفق في مواضيع وتختلف في مواضيع أخرى، وحيناً نجدها تركز على المنظور الاقتصادي وأحياناً أخرى تركز على المنظور الفقهي. وعلى ذلك فهي حتما تحتاج إلى وفق ما تتطلبه طبيعة التخصص ونوعية التعليم من حيث كونه أكاديمي أو تنفيذي.

إشكالية فيما يخص الطالب، فعند تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي يجب التفريق بين طلاب الفقه، وطلاب الاقتصاد، وطلاب القانون، وكذلك الطلاب الأكاديميين و والتنفيذيين. فيجب أن يتم التدريس من خلال أبعاد مختلفة تتطلبها حاجة الطالب والعمل وليس مجرد حشو معلومات نظرية.

هناك حاجة لوجود تنوع في مدرسي الاقتصاد الإسلامي من حيث التخصصات لتدريس مواده من أبعاد متنوعة.

وجود فجوة علمية/عملية بين نظرية الاقتصاد الإسلامي، والممارسات العملية المرتبطة بها من خلال القوانين الاقتصادية. وبالتالي فالدراسة تقترح التوصيات التالية:

أ- تعزيز الثقافة القانونية عند غير طلاب القانون مما سيعكس الأثر الفعال عند الممارسات التطبيقية في التخصصات المختلفة. وهنا نجد أن طلاب الشريعة الذين يعملون في القطاعات القضائية أو التحقيقة والرقابية، يوجهون بأن يدرسوا ماجستير قانون (أنظمة) من معهد الإدارة العامة حتى يتمكنوا من فهم طبيعة الممارسات العملية.

ب- تقنين الأحكام الفقهية (المتعلقة بالاقتصاد) والمتفق عليه بين الفقهاء أو المجامع الفقهية بما يحقق المصلحة الاقتصادية (مصلحة الأمة) وجعلها في قوانين ملزمة من باب (السياسة الشرعية).

ج- إيجاد برامج تعليمية تنفيذية في تخصصات قانونية دقيقة ومتنوعة تمنح درجات عليا، بحيث يتم تدريس فرع من الفروع بنظرة عميقة وبالتالي نجد أن لدينا مثلا تخصص في التأمين، وتخصص في الزكاة، وتخصص في الوقف، وتخصص في الاستثمار، وتخصص في الخدمات المالية، وتخصص في الجرائم الاقتصادية ...الخ. وبهذا يمكن أن تكون هناك درجات عليا في تخصصات دقيقة متعددة، فعلى سبيل المثال، يتطلب العمل في المؤسسات المالية وجود كوادر قانونية مؤهلة تساند الجهات الرقابية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الحد من الجرائم الاقتصادية في النظام الاقتصادي في الدولة.

والحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

ISLAMIC ECONOMICS INSTITUTE

The Islamic Economics Institute is an academic institution seeking to contribute effectively to build a global economic thought which would realize welfare and social justice by creating an active research environment, in which the Institute's resources are mustered, to realize a pioneering academic status and create pioneering generations in the field of Islamic Economics.

In (1976) King Abdul Aziz University (KAU) organized the first international conference on Islamic Economics in the world in which a number of Finance Ministers of Muslim Countries participated, (along) with a number of Shar'ah scholars and economists. The Conference came up with number of recommendations, including the establishment of a research centre in Islamic Economics at KAU. In 1977, the University responded positively to the recommendation by establishing Islamic Economics and Research Center (IERC).

Ever since its establishment, the Centre has been consolidating its research status; KAU built for it a strong Research infrastructure, such as library, a journal and sound academic reputation.

After 35 years of academic research, the University took an important decision to expand the scope of the Centre's activities to include education and training. In 2011, the Centre was transformed into the Islamic Economics Institute. During the period 2007-2012, the institute`s researchers published fifteen books, forty research papers and presented research papers in more than sixty conferences around the world. During the same period, thirteen academic meetings were held, more than 140 weekly dialogues were organized and number of dissertations of students were examined and supervised by the researchers at the Institute.

http://iei.kau.edu.sa

facebook.com/MhdAlaqtsadAlaslamy

@ieiaccount

youtube.com/ieikau

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك عبد العزيز
ت: ٦٤٠٠٧٨٩ ـ ف: ٦٤٠٣٤٥٨
ص.ب: ٨٠٢١٤ جدة ٢١٥٨٩

King Abdulaziz University - Islamic Economics Institute
P.O.Box: 80214 Jeddah 21589 Saudi Arabia -Tel.: 6400789 - Fax: 6403458